الأمم المتحدة

S/PV.8792



# مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

## الجلسة ٨٧٩٢

الخميس، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد يورغنسون | (إستونيا) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد بوليانسكي/السيدة إستغنييفا |
| | أيرلندا | السيدة بيرن ناسون |
| | تونس | السيد الأدب |
| | سانت فنسنت وجزر غرينادين | السيدة برينس |
| | الصين | السيد غنغ شوانغ |
| | فرنسا | السيد دو ريفيير |
| | فييت نام | السيد دانغ |
| | كينيا | السيد كيماني |
| | المكسيك | السيدة بوينروسترو ماسيو |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد روسكو |
| | النرويج | السيدة هايمرباك |
| | النيجر | السيد أباري |
| | الهند | السيد تيرومورتي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد هنتر |

## جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأوروبي



21-14726 (A)





*افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أُقِرَّ جدول الأعمال.*

**التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين**

**الاتحاد الأوروبي**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جوسيب بوريل فونتيليس، لممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد بوريل فونتيليس

**السيد بوريل فونتيليس** (*تكلم بالإنكليزية*) يسرني جدا أن أتكلم أمام مجلس الأمن اليوم عن دور الاتحاد الأوروبي في صون السلم والأمن الدوليين. وكما يعلم أعضاء المجلس جيدا، فإننا نعيش في عالم يزيد فيه الطلب على الحلول المتعددة الأطراف كثيرا عن العرض. وهناك خلل كبير في التوازن، وما زلنا نرى المزيد من الانقسامات والنفور وعدم الثقة إلى حد لا يستطيع العالم تحمله. إن تعددية الأطراف القائمة على القواعد مصطلح فهمناه جيدا في الأمم المتحدة وفي بروكسل. غير أنه ليس عبارة بسيطة وتتمثل مهمتنا في جعله واقعا حيا بالنسبة للناس العاديين.

ونحن بحاجة إلى تعاون عالمي قائم على قواعد متفق عليها لأنه لن يكون لنا بديل آخر سوى قانون الغاب الذي لن تحل به مشاكلنا. ونشهد في كل يوم تكلفة التقاعس عن العمل المتعدد الأطراف فيما يتعلق بنقص فرص الحصول على اللقاحات وعدم كفاية الإجراءات المتعلقة بالمناخ وأزمة السلام والأمن المتفاقمة. ويكمن السبب الجذري وراء ذلك في زيادة سياسات القوة والتنافس الأيديولوجي مما يؤدي إلى تآكل الثقة. ويجب علينا معالجة ذلك العجز في تعددية الأطراف والتصدي للنهج الانتقائية التي تهدف إلى خدمة المصالح الذاتية عوضا عن تعددية الأطراف.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالأمم المتحدة وبتعددية الأطراف القائمة على القواعد. ويتمثل جوهر استراتيجيتنا في حماية تعددية الأطراف وإصلاحها وبنائها كي تكون صالحة لهذا الغرض. وتنشأ أكبر التغيرات في عالمنا من التكنولوجيات الجديدة التي ربما تكون مدمرة أو تساعد في تمكيننا. وعلينا أن نفكر فقط في الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية أو الهندسة الوراثية والأسلحة الذاتية التشغيل والمراقبة. إن من أكبر الأسئلة التي نواجهها كيفية ضمان أن تجسد القواعد التي تمس حاجتنا إليها لهذه التكنولوجيات الناشئة قيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإلا فسوف تستخدم هذه التكنولوجيات ضد الأفراد والمجتمعات المحلية في سيناريو مروع.

ونعلم جميعا أن منع نشوب النزاعات وبناء السلام أمران أساسيان. ويجب علينا العمل مع البلدان المعرضة للخطر قبل اندلاع النزاع وأن نشرع في بناء السلام المستدام بعد مراسم التوقيع على الاتفاقات مباشرة.

ويجب أن يكون السلام مستداما، فالسلام المستدام يجبرنا على الشمولية، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب.

وقد دخلنا السنة الثانية من الجائحة، التي أبرزت هشاشة عالمنا الذي يتسم بالعولمة المفرطة والترابط. وعلينا أن نتعلم دروسا أعم عن كيفية الترابط بين صحة البشر والأمن وبين صحة الكوكب والأمن. وحيث قادتنا السياسة إلى الجمود والانقسامات، قادنا العلم والتعاون إلى استراتيجية للخلاص، وهي اللقاحات. ونحن في الاتحاد الأوروبي نروج بقوة للتعددية في مجال اللقاحات، التي يحتل مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي مركز الصدارة فيها. وقد أسهم فريق أوروبا - الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه - بأكثر من ٢,٨ بليون يورو في برنامج كوفاكس، وصدَّر أكثر من ٢٤٠ مليون جرعة من اللقاحات إلى ٩٠ بلدا، أي أكثر مما أسهمت به أي

منطقة أخرى. وقرر المجلس الأوروبي التبرع بما لا يقل عن ١٠٠ مليون جرعة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قبل نهاية العام. ولكن حتى ذلك لن يكون كافيا. ولذلك ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى رفع القيود المفروضة على تصدير اللقاحات ومكوناتها. ويجب أن نذكِّر بأن أفريقيا تستورد ٩٩ في المائة من لقاحاتها. ويجب أن يتغير ذلك. ويعمل الاتحاد الأوروبي في شراكة مع أفريقيا والصناعة، بدعم مالي أولي قدره بليون يورو، لتعزيز القدرة على تصنيع اللقاحات والأدوية والتكنولوجيا الصحية.

وعدا الجائحة، نعلم أن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي قد بلغا مستويات وجودية. ويجب أن يتوصل مؤتمرا قمة رئيسيان للأمم المتحدة مقرر عقدهما في وقت لاحق من هذا العام، في كونمينغ وغلاسغو، إلى إجراءات حاسمة. وسيكون ذلك اختبارا حقيقيا للنظام المتعدد الأطراف. ونحن بحاجة إلى أن يسفر مؤتمرا القمة عن نتائج حقيقية تعادل حجم المشكلة وإلحاحها. ولمجلس الأمن دور مهم يضطلع به في مجالي المناخ والصحة وصلتهما بالسلام والأمن. ولإعطاء الزخم لنجاح مؤتمري القمة، آمل أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن الصلة بين تغير المناخ والأمن، وهي صلة واضحة بصورة متزايدة، لا سيما في بعض مناطق العالم.

وقد قلت في العالم الماضي إنه "في وقت الأزمات العالمية، نحتاج إلى مجلس يمكنه أن يتخذ قرارات حاسمة، وليس مجلسا مشلولا بسبب استخدام حق النقض والتناحر السياسي". (انظر S/2020/489، المرفق الأول). وللأسف، فبعد مرور عام واحد، لم تتحسن الحالة. ففي العام الماضي شهدنا نشوب نزاعات جديدة في تيغراي، وعودة اندلاع نزاعات قديمة في ميانمار وناغورنو – كاراباخ وإسرائيل وفلسطين، كما شهدنا استمرار العنف المزمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن، على سبيل المثال لا الحصر. وفي جميع تلك الحالات، نحتاج إلى أن يتخذ مجلس الأمن القرارات اللازمة. لأن الأمر يتعلق بأرواح ناس حقيقيين. أما التقاعس عن العمل، فيسكون ثمنه عدم حل النزاعات، وعدم إيصال المساعدات الإنسانية، وخسائر في الأرواح.

إن العضوية في مجلس الأمن مسؤولية خطيرة، سياسيا وحتى أخلاقيا. فقد أعطى ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن الكلمة الأخيرة في قضايا السلام والأمن. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، لا يوجد بديل مقبول. ولا توجد اليوم أي منظمة أخرى يمكننا اللجوء إليها. ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يوفر الدعم والحماية اللتين يعول عليهما الناس في مناطق النزاع. ونتطلع إلى أن يُفعِّل مجلس الأمن دعمه المتأخر، ولكن بالإجماع، لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، من خلال الالتزام الكامل بتنفيذها، لأن التنفيذ هو الجزء المهم.

وقد كان الاتحاد الأوروبي ولا يزال مؤيدا قويا للأمم المتحدة في جميع ركائزها الثلاث. لقد أكدنا مرارا من قبل، وعن قصد: إن دعمنا ليس فقط فيما نقوله، ولو أن ذلك مهم، إنما أيضا في الجانب المالي، والجانب الإنساني والسياسي. ونحن نعمل مع بعثات الأمم المتحدة في مسارح كثيرة. ولدينا ١٧ عملية وبعثة تسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة بولايات من الأمم المتحدة؛ وتعمل ١٣ بعثة منها إلى جانب بعثات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نقوم حاليا بتحديد المجموعة التالية من أولوياتنا المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن عمليات السلام وإدارة الأزمات، من أجل تعزيز تعاوننا وزيادة تأثيرنا إلى أقصى حد ممكن.

وغني عن القول أننا ملتزمون التزاما كاملا بأهداف التنمية المستدامة. ونحن نعمل انطلاقا من القناعة بأن الأمن الحقيقي يعتمد على تمتع الناس بحقوقهم وحرياتهم. وسنظل دائما إلى جانب أولئك الذين يطالبون باحترام حقوقهم العالمية، ويواجهون أحيانا مخاطر شخصية جسيمة لذلك، سواء في هونغ كونغ أو فنزويلا أو ميانمار أو غيرها من الأماكن. وفي كثير من الحالات، نظرا لرفض ذوي السلطة احترام الحقوق الأساسية للناس، اضطررنا إلى فرض جزاءات. والجزاءات ليست هدفا في حد ذاتها. بل هي أداة للضغط من أجل احترام الحقوق العالمية. وجزاءاتنا محدد الهدف ولا تعوق إيصال المعونة الإنسانية.

واسمحوا لي أن أبرز بعض المجالات الملموسة التي ينخرط فيها الاتحاد الأوروبي بعمق، وحيث نحتاج إلى نتائج عاجلة.

أولا، المثال الأكثر دراماتيكية هو الحالة السائدة في إسرائيل وفلسطين مؤخرا. فقد شهدنا فيها تصعيدا مذهلا بتكاليف بشرية هائلة. وعلينا الآن أن نبني على وقف إطلاق النار لاستئناف المفاوضات في سبيل حل الدولتين، الذي ذُكر مرات عديدة. ولنتذكر أن الأمن ليس مرادفا للسلام. إذ يمكن تحقيق الأمن بثمن باهظ، ولكن الأمن وحده لن يحقق السلام. وقد يتحول الوضع الراهن غير القابل للاستمرار مرة أخرى إلى دورة جديدة من العنف. ولذلك فمن الضروري بصورة عاجلة التوصل إلى تسوية متفاوض عليها، بل إن ذلك هو السبيل الوحيد لإعطاء الحقوق والأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وكلاهما يستحق ذلك. ولدعم الطرفين، يجب أن نعيد تنشيط المجموعة الرباعية، وهو ما نحاول أن نفعله.

وفيما يتعلق بسورية، يوافق هذا العام الذكرى العاشرة للحرب في ذلك البلد. وخلال هذه السنوات العشر، ترك النظام السوري والجهات الداعمة له البلد في حالة من الدمار. ونظرا للحالة الإنسانية المأساوية، من الضروري أن تظل الآلية العابرة للحدود مفتوحة. وأناشد أعضاء مجلس الأمن أن يجددوها في تموز/يوليه، من دون تقليص حركة المرور العابر المسموح بها.

وفيما يتعلق بليبيا، تحقق تقدم مهم – ربما معجزة – بإنشاء حكومة الوحدة الوطنية. ولكن وقف إطلاق النار لا يزال هشا ويحتاج إلى الدعم بواسطة آلية رصد قوية، حتى يتسنى إجراء الانتخابات في الظروف المثلى في شهر كانون الأول/ديسمبر كما هو مقرر. وما فتئنا نقدم الدعم. ونرحب بما تقرر بالأمس بالإجماع من تجديد حظر الأسلحة، والإذن بعمليات التفتيش ومصادرة البضائع غير القانونية في أعالي البحار. وكذلك نسهم في حظر توريد الأسلحة مع عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، التي ستواصل عملها بشأن تنفيذ الحظر. ولكننا بحاجة إلى زيادة التركيز على مسألة انسحاب المقاتلين والمرتزقة الأجانب من ليبيا، لتجنب زعزعة استقرار المنطقة بأسرها.

وعند الحديث عن زعزعة استقرار المنطقة انطلاقا من ليبيا، تتبادر إلى الذهن منطقة الساحل على الفور. إن منطقة الساحل والقرن الأفريقي هما مفتاح الأمن الأفريقي. وتتبنى استراتيجيتنا المنقحة للاستعراض على ضرورة تحقيق مزيد من النتائج وزيادة المساءلة الحكومية. ويجب أن نواصل انخراطنا، ولكن علينا أيضا أن نتخذ إجراءات حازمة ضد أولئك الذين يقفون في طريق عملية انتقال سلمية وشاملة للجميع.

وثمة مسألة أخرى ذات أهمية كبيرة اليوم هي إيران. إننا نعمل بلا توقف لتنقيح خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أبقيناها نابضة بجميع جوانبها خلال السنوات الماضية. وتسير الأنشطة النووية ورفع الجزاءات جنبا إلى جنب. وأنا أعمل بنشاط مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، ويقود فريقي المفاوضات في فيينا. ونحرز تقدما، ولكن المفاوضات مُجهدة وبطيئة. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك التسلسل الدقيق للخطوات.

اسمحوا لي أن أختتم حديثي بتناول بعض الحالات الأقرب إلينا، في الاتحاد الأوروبي. أولا، أريد أن أتحدث عن بيلاروس. لقد شهدنا على مدار شهور قمعا واسع النطاق للمتظاهرين السلميين الذين خرجوا إلى الشوارع مطالبين بانتخاب رئيسهم بحرية ونزاهة. ومؤخرا، لجأ النظام، في عمل مُخز، إلى إجبار طائرة مدنية كانت تسافر بين عاصمتين من عواصم الاتحاد الأوروبي على الهبوط من أجل اعتقال صحفي بارز ومرافقه. إن هذا هجوم كبير على السلامة، وكان الرد الأوروبي حازما ومبدئيا. فقد أغلقنا مجالنا الجوي على الفور أمام الطائرات القادمة من بيلاروس ونحن بصدد اعتماد حزمة جديدة من الجزاءات. وفي هذه المرة، سنفرض أيضا جزاءات اقتصادية وقطاعية. كما أعددنا حزمة دعم اقتصادي بقيمة ٣ بلايين يورو، سنوفرها لبيلاروس عندما تصبح دولة ديمقراطية.

وإذ أتحول إلى بلد في ذلك الجوار – أوكرانيا. نأسف لوجود ميل لاستخدام الحالة في البلد كأداة لتحقيق أغراض سياسية هنا في مجلس

الأمن. ومن الواضح أنه بعد ست سنوات من تأييد جميع أعضاء مجلس الأمن بالإجماع لاتفاقات مينسك، لم يُفعل شيء يذكر لتنفيذها. إن روسيا طرف في النزاع، ونحن نعول عليها لاتخاذ موقف بناء. وفي هذا الصدد، أرحب بمبادرة الرئيس زيلينسكي لعقد مؤتمر قمة لمنبر القرم في فصل الصيف. وسيشارك شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي، في الاجتماع الذي سيشهد مشاركة واسعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبالطبع لأعضاء الاتحاد الأوروبي.

وفي جوارنا، هناك أيضا غرب البلقان. ولن يهدأ للاتحاد الأوروبي بال حتى تصبح جميع بلدان المنطقة جزءا من الاتحاد الأوروبي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نحشد جهودنا بالكامل لدعم المصالحة والإصلاحات بوصفها أفضل ترياق للخطاب القومي. وسنستضيف النسخة المقبلة من الحوار بين بلغراد وبريشتينا في الأيام المقبلة. وعلى نطاق أوسع، نحن لا نريد منافسة جيوستراتيجية في أوروبا. إننا نريد منطقة جوار تنعم بالسلام والرخاء والاستقرار وتخلو مما يسمى بالنزاعات المطولة ومناطق النفوذ.

وهناك العديد من التحديات الأخرى التي يمكن أن أذكرها، ولكن حديثي سيمتد إلى ما لا نهاية في هذه الحالة. ومن الأفضل أن أتوقف عند هذا الحد حرصا على الوقت وأشكر الجميع على صبرهم. وأتطلع إلى التعليقات وإلى مناقشتنا.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بوريل فونتيليس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد كيماني** (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر كينيا إستونيا على عقد هذه المناقشة الهامة. وأرحب بمعالي السيد جوسيب بوريل فونتيليس وأشكره على إحاطته.

إن أوروبا معقل للقيم تعتز به كينيا. ونتشاطر الرأي القائل بأن أوروبا ينبغي أن تفرض وجودها في إدارة العلاقات بين الدول وبين الدول ومواطنيها. ومن أهم هذه القيم احترام كرامة الإنسان والمساواة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، مع التركيز على حقوق الأقليات. وتؤمن كينيا وأفريقيا بتلك الحقوق باعتبارها حقوقا خاصة بهما – وذلك ليس لأنه يجري تعزيزها بنشاط هنا اليوم، بل لأنها هي أساس الحضارات الأفريقية. وكل هذه الحقوق تتعرض للخطر ويُداس عليها بفعل الحروب. ولذلك، فإن صون السلام والأمن الدوليين أمر أساسي لحماية هذه القيم الثمينة للغاية. إن الأهمية المحورية المتزايدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين هو ما يجعل هذه المناقشة المعقودة هنا اليوم بالغة الأهمية.

وثمة صلة وثيقة للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بالموضوع قيد النقاش اليوم، ويجب علينا أن نفعل المزيد لضمان فعاليته وتطبيقه. وفي سياق العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يجب أن نعمل بجد أكبر لضمان بناء وتعزيز وحماية تعددية الأطراف القائمة على القواعد، التي تحدث عنها السيد بوريل فونتيليس. ويجدر بنا أن نكرر أن تعددية الأطراف القائمة على القواعد هذه يجب أن تكون متجذرة في احترام سيادة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وتقدر كينيا الاستثمار القوي للاتحاد الأوروبي في الشراكات المتعددة الأطراف للتصدي للتهديدات المعاصرة للسلام والأمن الدوليين. ونقدر كذلك أن هذا الاستثمار يدعمه إطار للاتصال والتعاون السياسيين، وهو ما ينعكس هنا اليوم. ونقدر أيضا الحوارات السياسية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. ويمكنني أن أزعم بثقة أن الأطراف الثلاثة تشكل مثلثا هاما للتعاون، يشكل عنصرا أساسيا لصون السلام والأمن الدوليين. وبهذه الروح، أدعو الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة تعميق تعاونه وشراكته مع أفريقيا وآلياتها دون الإقليمية. ويجب أن نستفيد مما يحققه التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة اليوم. وسأكتفي بذكر بضع مبادرات في هذا الصدد.

أولا، نشر الاتحاد الأوروبي أكثر من ١٢ بعثة في أفريقيا بموجب إذن من مجلس الأمن، فيما تنتشر العديد من بعثات وعمليات الاتحاد الأوروبي الأخرى بالتوازي.

ثانيا، مكن التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي على مدار أكثر من عقد، من خلال مرفق السلام في أفريقيا، بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أداء مهامها والقيام بعملياتها. ونكرر دعوة الاتحاد الأفريقي للأمم المتحدة إلى زيادة دعم الاتحاد الأوروبي عن طريق توفير التمويل الكافي المستدام والذي يمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة. وأود أن أنوه بمدى أهمية الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي في التصدي لحركة الشباب، وبالتالي يمكنني القول إن دعم الاتحاد الأوروبي ينقذ الأرواح بشكل مباشر.

ثالثا، يقدم الاتحاد الأوروبي دعما دبلوماسيا وتقنيا وموارد كبيرة لعملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بما في ذلك آليات تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ونحث الاتحاد الأوروبي على أن يظل ثابتا في تلك الجهود، ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لاستقرار منطقة القرن الأفريقي.

رابعا، يواصل صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لحالات الطوارئ في أفريقيا توفير فوائد في صورة بناء القدرات في مجال تعزيز السلام والاستقرار في القرن الأفريقي في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

أخيرا، يساهم الاتحاد الأوروبي في برامج دعم متعددة، في إطار الاتحاد الأفريقي، لتنفيذ مبادرة إسكات البنادق وفي مساعي تحقيق الأهداف الطويلة الأجل لخطة عام ٢٠٦٣.

وبشكل شخصي، عملت مع زملائي في الاتحاد الأوروبي، بصفتي مدير المركز الوطني لمكافحة الإرهاب في كينيا، لتصميم برنامج طموح لتطوير قدراتنا على مكافحة التطرف العنيف. وقد أظهر لي القيام بذلك مدى ما يمكننا تحقيقه معا من حيث الابتكار والجرأة في تنفيذ مبادرات تحويلية.

وإذ أختتم بياني، أود أن أشدد على بضع نقاط ينبغي أن تدعم التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، الذي نعتقد أنه لبنة في بناء تعاون أوسع بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

أولا، هناك حاجة إلى تنشيط الحوار بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي، على النحو المتوخى في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

ثانيا، ستتولى أفريقيا الدور الرئيسي المتمثل في تصميم حلول للتحديات الأفريقية يمكن أن يدعمها الشركاء الدوليون.

ثالثا، ينبغي أن يكون هناك تركيز متجدد على الوقاية وبناء السلام من خلال دعم التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك التنمية والتمكين الاقتصادي. ونعتقد أنه يمكن للاتحاد الأوروبي أن يدعم لجنة بناء السلام بأكثر من ذلك.

رابعا، ينبغي توسيع نطاق التعاون والتعاضد بشأن النزاعات المتصلة بتغير المناخ من الدراسات ووضع استراتيجيات الاستجابة إلى تنفيذ هذه الاستراتيجيات على مستوى القاعدة الشعبية.

خامسا، بالإضافة إلى النقاط الجديرة بالثناء التي أشار إليها السيد بوريل فونتيليس، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يواصل دعم أفريقيا في استجابتها لكوفيد-١٩ من خلال تخفيف التحديات التي تواجه الحصول على اللقاحات، بما في ذلك دعم الجهود المبذولة لإنتاج اللقاحات وتوزيعها محليا.

وأود أن أعود بإيجاز إلى القيم التي بدأت بها ملاحظاتي. يجب أن تضاف هذه القيم إلى البراغماتية واحترام خيارات الشعوب كما يعبر عنها في دولها ذات السيادة. ولكي تبقى تلك القيم وتزدهر، من الأهمية بمكان ألا تؤدي إلى أي ضرر كارثي سواء بسبب استغلالها لتعزيز المصالح الضيقة أو بالحماس الذي يدفعها إلى تعريض الاستقرار أو حتى السلام للخطر في بعض المناطق. وأحث الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وجميع أعضاء المجلس على يأخذوا حذرهم بألا يحدثوا ضررا كبيرا، حتى ونحن نجتهد من أجل كفالة أن تبقى قيمنا حية في العالم.

وأخيرا، تشعر كينيا بالامتنان لإسهام الاتحاد الأوروبي في السلام والأمن والتنمية على الصعيد الإقليمي. وسنواصل العمل مع الاتحاد

الأوروبي والدول الأعضاء فيه، على الصعيد الثنائي وفي إطار الأطر الإقليمية ودون الإقليمية، في ذلك الصدد.

وأشكر السيد بوريل فونتيليس على إحاطته، وأشكر الرئاسة الإستونية على عقد هذه المناقشة.

**السيد روسكو** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب كثيرا بحضور الممثل السامي بوريل فونتيليس إلى مجلس الأمن اليوم ونشكره على إحاطته. إننا نتفق تماما مع تشديده على أهمية تعددية الأطراف.

يوفر النظام الدولي القائم على القواعد المرتكز على الأمم المتحدة أساسا للعمل المنسق والجماعي، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية، من أجل التصدي لأكبر التحديات التي تواجهنا، كما مثل لذلك ببلاغة الآن السفير كيماني. إننا نرحب بالدور الذي اضطلع به الاتحاد الأوروبي في التمسك بالمعايير الدولية عبر مجموعة من المحافل، من مجموعة السبع إلى الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان بشأن ميانمار التي شاركنا في رئاستها في وقت سابق من هذا العام.

وكما قال الممثل السامي بوريل فونتيليس، لا يوجد تحد عالمي أكبر من ذلك الذي يشكله مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وكما أكد وزير الخارجية راب في المجلس في شباط/فبراير (انظر S/2021/157)، وكما اتفقنا فيما بعد في القرار ٢٥٦٥ (٢٠٢١)، فإن مكافحة كوفيد-١٩ والتعافي منه بشكل مستدام يتطلبان قدرا أكبر من التعاون والتضامن على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ولذلك نرحب بدعم الاتحاد الأوروبي القوي، كما قال السيد بوريل فونتيليس، لمبادرة تسريع أدوات كوفيد-١٩ والمساهمات المالية للاتحاد الأوروبي في مرفق الوصول العالمي للقاحات كوفيد-١٩.

وتعتز المملكة المتحدة باستضافة مؤتمر القمة العالمي للقاحات قبل أكثر من عام بقليل، الذي تجاوز هدفه وجمع ٨,٨ بلايين دولار. وقد أحرزنا بعض التقدم ولكن هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ونتطلع إلى مواصلة التعاون مع الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي نعمل فيه على التعافي من كوفيد-١٩ وإعداد أنفسنا بشكل أفضل للجوائح في المستقبل، بما في ذلك من خلال دعمنا المشترك لمعاهدة عالمية لمكافحة الجوائح.

ونتطلع إلى الترحيب بالأمين العام ورئيسي المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية في المملكة المتحدة في وقت لاحق من هذا الأسبوع لحضور اجتماع قادة مجموعة السبع. إننا نستخدم رئاستنا لمجموعة السبع لتعزيز الأهداف الصحية العالمية ودعم أفقر الناس في العالم.

وضروري أن يتواصل عملنا المشترك بخطى حثيثة بعد مؤتمر مجموعة الدول السبع ونحن نتجه نحو الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو، حيث نأمل أن يتمكن العالم أخيرا من التغلب على أزمة المناخ. ونحن ممتنون للخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بالفعل، بما في ذلك تقديم مساهمة طموحة محددة وطنيا في عام ٢٠٣٠. ونعول على دعم الاتحاد الأوروبي لتحقيق نتيجة طموحة ومستقبل أنظف وأكثر مراعاة للبيئة لنا جميعا، ولكن بصفة خاصة للبلدان الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ - وهي نفس البلدان التي دعانا رئيس الوزراء جونسون وغيره من زعماء العالم إلى دعمها في المجلس في شباط/فبراير (انظر S/2021/198). وأود أن أشكر السيد بوريل فونتيليس على النقطة الهامة التي أشار إليها بشأن الصلة بين تغير المناخ والأمن المناخي وضرورة أن نعالج تلك المسألة في المجلس.

وتظل تعددية الأطراف أساسية في معالجة القضايا داخل المجال الأوروبي. وقد طالبنا روسيا مرارا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي وشركاء دوليين آخرين، في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوقف أعمالها المزعزعة للاستقرار في أوكرانيا. وفيما يتعلق بأوكرانيا، ستواصل المملكة المتحدة العمل مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين لدعم القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد للدفاع عن السلامة الإقليمية لأوكرانيا.

وفيما يتعلق ببيلاروسيا، نشاطر الممثل السامي بوريل فونتيليس قلقه إزاء تصرفات السلطات البيلاروسية، بما في ذلك الهبوط القسري لرحلة رياناير FR-4978 واعتقال الصحفي رومان بروتاسيفيتش. ولا نزال نحث السلطات البيلاروسية على احترام إرادة الشعب البيلاروسي، فضلا عن حرياته الأساسية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وفيما يتعلق بغرب البلقان، نؤيد بقوة الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي تحت قيادة الممثل الخاص ميروسلاف لايتشاك بشأن تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. ونظل نشجع توثيق التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لتعزيز القيم الديمقراطية والحيلولة دون زعزعة الاستقرار وتيسير التقدم نحو التكامل الأوروبي والأوروبي – الأطلسي. وتواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدور هام في وجود منظمة حلف شمال الأطلسي في غرب البلقان، حيث تعمل مع الشركاء، بما في ذلك عملية ألثيا التي يقودها الاتحاد الأوروبي لحفظ السلام في البوسنة والهرسك، لدعم إصلاح الدفاع والسلام.

وقد شدد الممثل السامي، بوريل فونتيليس، على المسؤولية الرئيسية للمجلس عن صون السلم والأمن الدوليين، ونقر بإسهام الاتحاد الأوروبي في حل المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويشمل ذلك دور الاتحاد الأوروبي في دعم التوصل إلى حل دبلوماسي لتنشيط خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة العمل الكامل بها. ونواصل العمل معا لإعادة إيران إلى الامتثال لالتزاماتها واستعادة فوائد تلك الصفقة لجميع الأطراف.

ويواصل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة العمل عن كثب بشأن ليبيا، بما في ذلك من خلال المشاركة في عملية برلين من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة مملوكة لليبيين. ونؤيد الجهود المتواصلة لإنفاذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة من خلال عملية إيريني للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط.

ونرحب بتركيز الاتحاد الأوروبي المستمر على أفريقيا، على النحو الذي حدده السفير كيماني قبل لحظات. وفي الصومال، شاركنا الاتحاد الأوروبي وشركاء دوليين آخرين في الدعوة إلى سبيل قائم على توافق الآراء للمضي قدما بالانتخابات. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين القادة الصوماليين لتحقيق تلك الغاية. وبطبيعة الحال، نؤيد بقوة عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونأمل أن يتمكن الاتحاد الأوروبي من مواصلة دعمه المالي الأساسي في بناء الأمن الصومالي.

وكما بينا في عملنا في مجموعة الدول السبع، وهنا في نيويورك في الأمم المتحدة عبر مجموعة من التحديات العالمية المشتركة، فإن الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة يتشاطران العزم على التصدي للتحديات المشتركة التي نواجهها جميعا. ويشمل ذلك دعم حقوق الإنسان، بما في ذلك، كما قال السيد بوريل فونتيليس، حقوق الإنسان في هونغ كونغ؛ ومعالجة النزاعات؛ والتنسيق بشأن الجزاءات المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيز حقوق المرأة وازدهارها، بما في ذلك من خلال تعليم الفتيات. وأعتقد أنك ستوافق، سيدي الرئيس، على أننا عندما نعمل معا، نكون قوة للخير في العالم.

**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بالممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوسيب بوريل فونتيليس، وقد استمعنا بعناية شديدة إلى تقييماته.

ونؤيد تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمته الفصل الثامن منه. إن التعاون مع الاتحاد الأوروبي ليس استثناء، وينبغي تنظيمه أيضا على هذا الأساس وفي إطار قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٧٦ لعام ٢٠١١. ونعتقد أيضا أنه ينبغي للهياكل الإقليمية أن تكمل جهود الأمم المتحدة في مجالات مسؤوليتها وفي حدود ولاياتها. ولذلك، فإننا نرى، من بين أولويات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، أن التعاون الجماعي في مواجهة التهديدات والتحديات عبر الحدود، فضلا عن تعزيز الحوار بشأن مكافحة الإرهاب، له أهمية

قصوى. وهذا النوع من التعاون ينطوي على إمكانيات كبيرة، ونحن نؤيد هذه النهج تأييدا كاملا.

غير أنه من المهم للغاية في الوقت نفسه أن يؤدي التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تعزيز النهج المتعددة الأطراف في الشؤون العالمية وعدم تقويضها أو تنقيحها. إن تعددية الأطراف الحقيقية تستتبع دعما ثابتا للدور المركزي للأمم المتحدة. وتعزيز المفاهيم المشكوك فيها مثل النظام "القائم على القواعد" أو فرض نُهج ومحاولات تجميعية لتقديم تجربة وإنجازات بلد ما كمعيار ذهبي ينبغي أن تنفذه البلدان الأخرى في الداخل إجراء لا علاقة له بتعددية الأطراف، وكثيرا ما يؤدي إلى تدخل صارخ في شؤون الدول الأخرى. ونود أن نحذر من مغبة استخدام هذه النُهج، على سبيل المثال، فيما يتعلق بجمهورية بيلاروس.

ومن المؤسف أن العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر في أدنى مستوياتها في التاريخ. وهذه مسألة منفصلة وليست موضوع جلسة اليوم. ولكن يجب أن أقول إنه بدلا من اعتماد نهج جماعي دقيق وصبور في السعي إلى التوصل إلى حلول توفيقية وبناءة مع الشركاء داخل الجمعية العامة ومجلس الأمن، كثيرا ما يختار شركاؤنا الأوروبيون نهجا انفراديا مدمرا. وهذا لا يؤدي إلا إثارة أخطر الشواغل.

وأشد الأمثلة وضوحا على الخط الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي هو التطوير النشط ثم التطبيق التعسفي لتدابير قسرية غير قانونية وانفرادية تمت الموافقة عليها في تحايل على مجلس الأمن وعلى المعايير القانونية الدولية. وخلافا للبيانات الرسمية بشأن الطبيعة المستهدفة لهذه الآليات، فإن طبيعتها غير القانونية تعوق إلى حد كبير الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتضررة وتؤدي إلى انخفاض مستويات معيشة الناس العاديين. وقد أكدت ذلك دراسات مهمة أجراها مسؤولون في الأمم المتحدة.

ومرة أخرى، نود أن نسترعي انتباه بروكسل إلى أن هذه الممارسة لا تؤدي إلى تغيير في سياسة الدولة. بل على العكس من ذلك، يميل إلى الاستعمار الجديد ويدفع الدول المتضررة وجميع البلدان ذات التفكير السليم إلى الاتحاد للدفاع عن مصالح شعوبها والمبادئ الأساسية للتعاون بين الدول على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وحتى في سياق وباء مرض فيروس كورونا، لم يستجب الاتحاد الأوروبي لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش إلى تعليق التدابير القسرية الانفرادية لأغراض إنسانية. وهذه اللامبالاة بالمعاناة الإنسانية لا تنفع سمعة الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية.

والاتحاد الأوروبي طرف فاعل إقليمي هام، ومساعدته للأمم المتحدة ضرورية. غير أن جهود الاتحاد الأوروبي ينبغي ألا تتجاوز الأطر المحددة في ولايات مجلس الأمن. وفي هذا السياق، لا تزال لدينا أسئلة بشأن العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، حيث أن أحد أهدافها هو المساعدة في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا. لقد طالبنا الاتحاد الأوروبي بتوخي الحذر الشديد في هذه المنطقة التي لا تزال غير قادرة على التعافي من التدمير القسري للدولة الليبية قبل ١٠ سنوات. وقد شاركت مجموعة من أعضاء الاتحاد الأوروبي مباشرة في ذلك الجهد.

ولدينا توقعات كبيرة من الاتحاد الأوروبي كوسيط في الحوار بين بلغراد وبريشتينا، ولا سيما بالنظر إلى أن الجمعية العامة أعطت الاتحاد الأوروبي ولاية خاصة لتحقيق هذه الغاية. ويجب أن نقول إننا لم نشهد حتى الآن أي نتائج هامة. وفي هذا الصدد، نوصي زملاءنا الأوروبيين بأن يكفلوا، بدلا من محاباة بريشتينا، وفاء بريشتينا بالمعايير المتفق عليها بالفعل، بما في ذلك إنشاء مجتمع من البلديات الصربية في كوسوفو في نهاية المطاف.

ومرة أخرى، طالبنا الاتحاد الأوروبي بعدم الانحراف عن مبدأ الحياد أثناء وساطة الاتحاد الأوروبي في هذه المفاوضات. وتنطبق نفس الرغبة أيضا على سياسة الاتحاد الأوروبي في البلقان قاطبة. وندعو زملاءنا إلى توخي الحذر في نهجهم إزاء قرارات التطبيق الشامل التي تم التوصل إليها داخل الأمم المتحدة، والامتناع عن تجاهلها

أو قراءتها بشكل انتقائي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقويض شرعية مجموعة كاملة من الهياكل في المنطقة.

وأخيرا، نلاحظ المحاولات المتكررة التي قام بها زملاؤنا من الاتحاد الأوروبي لتعزيز نهجهم الخاصة بشأن نوع الجنس وحقوق الإنسان والمناخ وغيرها من المواضيع، من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك من خلال صكوك الأمم المتحدة، وتقديمها على أنها عالمية وفقا لمزاعمهم وتحظى بتوافق الآراء. وهناك عدد متزايد من الأمثلة على هذه الممارسة، وأود أن أحذر المجلس فورا من أننا ننوي مكافحتها بإصرار أكبر وبلا هوادة، لأنها تجسد الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لاستبدال القانون الدولي بما يسمى بالنظام القائم على القواعد.

ولا أريد أن يعطي بياني انطباعا بأن روسيا لديها موقف سلبي تجاه الاتحاد الأوروبي. الأمر ليس كذلك. فنحن جيران في قارة، ونحن مهتمون بالتعاون فيما يتعلق بالأيديولوجية والحوار. بيد أن الحوار ينبغي أن يستند إلى المساواة والاحترام المتبادل بين الطرفين.

ولدينا العديد من الأسئلة التي تراكمت على مدى السنوات الأخيرة، والتي نود طرحها على الاتحاد الأوروبي، ولكننا نطرحها مع التركيز بشكل خاص على حقائق محددة. وأود أيضا أن يعتمد الاتحاد الأوروبي هذا النهج وأن يمتنع عن الترويج لأخبار زائفة أو اتهامات تعسفية على منوال "من المرجح جدا". وبوسع الاتحاد الأوروبي، بل ينبغي له، أن يضطلع بدور بناء في أوروبا وحول العالم. ونرى هنا إمكانات كبيرة. وقد قدرنا تقديرا عاليا، في جملة أمور، الدور الذي قام به الاتحاد الأوروبي بوصفه منسقا للجنة رصد خطة العمل الشاملة المشتركة.

وهناك أيضا مجالات أخرى كان هناك تعاون ناجح فيها. والنقطة الرئيسية هي أن الاتحاد الأوروبي يدرك أنه في العالم الحديث لا مكان للهيمنة والسيطرة.

وفي الاتحاد الأوروبي، هناك العديد من الناس الذين يدركون الطابع غير المجدي لنهج المواجهة المعتمد تجاه بلدنا، فضلا عن الخط الخاطئ الذي تم الأخذ به في مناطق في جوارنا على مدى السنوات الأخيرة. وقد شهدنا ذروة ذلك في الانقلاب الدموي على الدستور في أوكرانيا وفي القومية والنازية الجديدة والخوف من روسيا ومعاداة السامية في ذلك البلد.

ونحن على ثقة من أن المنطق السليم سيسود في نهاية المطاف وأننا سنتمكن من اختيار نموذج متوازن جديد لعلاقتنا، مع التركيز على مبادئ القانون الدولي. وهذا التعاون المتساوي والصادق أمر كانت روسيا مستعدة دائما للمشاركة فيه. ونحن على ثقة بأن زملاءنا الأوروبيين سيتمكنون من اتخاذ الخيار الصحيح والتغلب على الاتجاهات المؤسفة العديدة التي ذكرتها.

ومن المتوقع أن يحقق الاتحاد الأوروبي المكاسب من هذا النهج الجديد شأنه شأن شركائه الدوليين، بما في ذلك بالطبع روسيا والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة المهتمة بتطوير نوع بناء وفعال من التعاون مع الاتحاد، إلى جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

**السيد تيرومورتي** (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوسيب بوريل فونتيليس، على إحاطته. إن السيد بوريل فونتيليس مدافع قوي عن الشراكة الاستراتيجية بين الهند والاتحاد الأوروبي. وأضم صوتي إلى الآخرين في الترحيب الحار به في مجلس الأمن. إن للأمم المتحدة ومشروع الاتحاد الأوروبي أصلا مشتركا، إذ تأسسا بعد الحرب العالمية الثانية. والمبادئ والقيم الأساسية لكلا المنظمتين متشابهة. اليوم يعتبر الاتحاد الأوروبي شريكا طبيعيا للأمم المتحدة في التصدي للتحديات العالمية المتعلقة بالسلام والأمن، وكذلك في النهوض بالجهود الإنمائية. ولذلك نرحب بالإحاطة التي عقدت اليوم.

لقد شمل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مسائل لا تقتصر على أوروبا فحسب بل يشمل أيضا العديد من ميادين النزاعات عبر القارات. في البلقان مثلا، ظل الاتحاد الأوروبي في

طليعة الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والمصالحة والاستقرار والحرية والازدهار الاقتصادي. وفي مناسبات عديدة، جمع الاتحاد الأوروبي أصحاب المصلحة الرئيسيين في حالات النزاع بتقديم الدعم القوي لمؤتمرات المانحين ووضع خطط السلام. لقد تم الاعتراف بالدور الرئيسي للاتحاد الأوروبي، بصفته عضوا في المجموعة الرباعية، في عملية السلام في الشرق الأوسط، فضلا عن دوره في صون خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران.

ويزداد دور الاتحاد الأوروبي في أفريقيا أيضا. وأسهمت جهوده التكميلية الرامية إلى حل النزاعات والتصدي للتحديات الأمنية، بما في ذلك الإرهاب، إسهاما إيجابيا في جهود الأمم المتحدة في أفريقيا. ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضا تقديم الدعم للمبادرات الثنائية والإقليمية، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبعثات التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يواصل تعزيز الجهود الوطنية للتصدي للتحديات المتصلة بالأمن والحفاظ على توازن الأولويات في سياق الانتعاش وبناء السلام في أفريقيا. ويجب أن تركز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي على إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

وإذ يواصل العالم مواجهة اللتحديات للسلام والأمن التي تفاقمت بسبب استمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) فإن من المفيد تعزيز الشراكات والروابط بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، أود أن أبدي الملاحظات التالية:

أولا، لقد فتح الاتحاد الأوروبي آفاقا جديدة لتطوير أدوات فعالة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام وإدارة الأزمات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ونعتقد أن للاتحاد الأوروبي دورا هاما في التصدي للتحديات العالمية، وأن الأمم المتحدة تشكل محورا للجهود المتعددة الأطراف.

ثانيا، لا يزال للاتحاد الأوروبي دور هام يؤديه في نظام متعدد الأطراف محوره الأمم المتحدة بعد إصلاحه، ونتوقع أن يدعم الاتحاد الأوروبي جهود الإصلاح الجارية بحزم.

ثالثا، في ظل الظروف الصعبة الراهنة التي تسببها الجائحة على الصعيد العالمي، يتعين على الآليات المتعددة الأطراف التعاون مع المنظمات الإقليمية لضمان مرونة سلاسل الإمداد الطبي واللقاحات والمكونات الصيدلانية النشطة. وبوسع الاتحاد الأوروبي أن يكون عنصرا مهما في هذا الصدد وأن يساعد في التعافي العالمي.

رابعا، إن للاتحاد الأوروبي دورا هاما في كفاحنا المستمر ضد الإرهاب وغيره من التهديدات الجديدة والناشئة. وفي هذا الصدد، أود أن يولي الاتحاد الأوروبي الاعتبار الواجب لخطة العمل ذات النقاط الثماني بشأن مكافحة الإرهاب التي اقترحها وزير الخارجية الهندي في ١١ كانون الثاني/يناير أثناء مخاطبته لمجلس الأمن (S/2021/48، المرفق ٥).

خامسا، نلاحظ المساهمة المالية الكبيرة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام والتبرعات المقدمة لبرامج الأمم المتحدة. وكان إسهام الاتحاد الأوروبي في تقدم الحوار العالمي بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة جديرا بالملاحظة، وسنواصل العمل عن كثب لإيجاد نهج متوازن لتنفيذ هذه الغايات.

وتسترشد الشراكة الاستراتيجية بين الهند والاتحاد الأوروبي بمصالحنا ومبادئنا وقيمنا المشتركة المتمثلة في الديمقراطية والتعددية والحرية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وإن للهند والاتحاد الأوروبي مصلحة مشتركة في ضمان الأمن والازدهار والتنمية المستدامة في عالم متعدد الأقطاب. ونعتقد أن العلاقات بين الهند وأوروبا والاتحاد الأوروبي تعدُّ قوة بناءة على الصعيد العالمي.

وتتشاطر الهند والاتحاد الأوروبي منظورا مشتركا بشأن العديد من المسائل الإقليمية والعالمية، بما في ذلك الالتزام المشترك بتعزيز نظام دولي قائم على القواعد ويستند إلى تعددية الأطراف الفعالة بعد إصلاحها. وتتجسد رغبة الهند في العمل البنّاء مع الاتحاد الأوروبي في الحوارات التي أجريت حديثا بشأن الأمن البحري وتغير المناخ. وترحب الهند باستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتعاون في منطقة

المحيطين الهندي والهادئ التي أُعلن عنها مؤخرا وتتطلع إلى مزيد من التعاون لضمان إنشاء منطقة الهند والمحيط الهادئ الحرة المفتوحة الشاملة والقائمة على القواعد استنادا إلى احترام القانون الدولي والسلامة الإقليمية وسيادة جميع الدول.

لقد اختتمت الهند والاتحاد الاوروبى مؤخرا اجتماعا ناجحا للقادة فى آيار/مايو. وأطلقنا شراكة في مجال الاتصال لتعزيز الاتصال وفقا للأعراف والقواعد القانونية الدولية واحترام الالتزامات الدولية. واتفقنا أيضا على تكثيف تعاوننا الاقتصادي، بما في ذلك استئناف المفاوضات بشأن اتفاقات التجارة والاستثمار، والعمل معا على إصلاح منظمة التجارة العالمية. وتتجلى شراكة الهند مع الاتحاد الأوروبي في التعاون لأجل معالجة المسائل العالمية الراهنة، مثل جائحة كوفيد-١٩ وتغير المناخ والإرهاب، فضلا عن تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف. ولا تزال الهند ملتزمة بالعمل مع الاتحاد الأوروبي في ذلك المسعى.

**السيدة بيرن نيسون** (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالممثل السامي بوريل فونتيليس اليوم وأن أشكره على مداخلته المتعمقة. ويسعدنا أن يكون معنا هنا اليوم.

وينبع إيمان الاتحاد الأوروبي الراسخ بتعددية الأطراف والتزامه القوي بالأمم المتحدة من خبرته الحقيقية في التصدي للنزاعات وبناء السلام في قارة أوروبا. ولهذا السبب فإن احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة منصوص عليه بالفعل في معاهدة الاتحاد الأوروبي.

واليوم تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في تعاون وثيق بوصفهما شريكين طبيعيين في جميع أنحاء العالم للقضاء على الفقر وحماية حقوق الإنسان والتغلب على الأزمة الصحية العالمية التي شهدناها جميعا في تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وتدرك أيرلندا، بصفتها عضوا فخورا في الاتحاد الأوروبي، فعالية التعاون بين الأمم في مواجهة تحدياتنا المشتركة. ونحن نؤمن به. ومن المؤكد أن التجربة المروعة لهذه الجائحة قد علمتنا درسا مهما: فعالية العمل المنسق على الصعيدين الدولي والإقليمي التي تطغى إلى حد كبير على فعالية أي استجابة فردية.

ويعدُّ الاتحاد الأوروبي مانحا إنمائيا رائدا على الصعيد العالمي وشريكا رئيسيا للأمم المتحدة في إدارة الأزمات. وفي تلك الأدوار، يبين الاتحاد الأوروبي مدى تكامله مع الأمم المتحدة من خلال طريقة عمله، بل أود القول إن الأهم من ذلك، الطريقة التي يتصرف بها. وهذا يجعل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة شريكين طبيعيين قويين ومؤثرين.

لقد عزز الاتحاد الأوروبي قدرته على منع نشوب النزاعات وصون السلام وتعزيز الاستقرار والأمن الدوليين دعما للأمم المتحدة. وهناك أداتان جديدتان ستحققان ذلك هما: الجوار والتنمية والتعاون الدولي، والمرفق الأوروبي للسلام. إن الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة عنصر أساسي في التوجه المستقبلي لعمل الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن والدفاع.

وتنتشر بعثات الاتحاد الأوروبي إلى جانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة من كوسوفو إلى الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء أفريقيا. وتؤدي بعض بعثات الاتحاد الأوروبي هذه، مثل عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي التي تعمل في مجال مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال دورا رئيسيا في التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام. وهناك بعثات أخرى، مثل بعثة التدريب في مالي، التي تكمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي، تساهم في دعم إصلاح قطاع الأمن. ويعار خبراء آيرلنديون إلى بعثات الاتحاد الأوروبي في أوروبا والقوقاز والشرق الأوسط وأفريقيا، في حين يشارك أفراد من قوات الدفاع الأيرلندية في مهام وعمليات عديدة في مالي والبوسنة والهرسك والبحر الأبيض المتوسط.

ونحن فخورون بتقديم الدعم مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي إلى عمليات الوساطة والسلام في كولومبيا وأفغانستان وجورجيا والفلبين وموزامبيق. وبصفته المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في كولومبيا، مثّل نائب رئيس وزراء بلدنا السابق، إيمون غيلمور،

الاتحاد الأوروبي، وطرح على الطاولة أيضا الدروس المستفادة من عملية السلام في أيرلندا نفسها.

ويعمل الاتحاد الأوروبي عن كثب مع العديد من الشركاء حول هذه الطاولة في مجلس الأمن لدعم السلام والأمن الدوليين. ونعمل بصفتنا عضوا في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، وميسرا للحوار بين بلغراد وبريشتينا، ومنسقا لخطة العمل الشاملة المشتركة. وستساعد أيرلندا بصفتها ميسرا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) مجلس الأمن في تعزيز ذلك الاتفاق الهام.

وأعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يشجع هذا التعاون ويرحب به وأن يستفيد من دعم الاتحاد الأوروبي للأمم المتحدة حيثما أمكنه ذلك.

ونرحب بالتعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، فضلا عن تعاون الأمم المتحدة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتؤدي تلك الشراكات أدوارا هامة في معالجة المسائل التي تهمنا جميعا، بالإضافة إلى تشجيع الحوار واحترام حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية. وتؤدي هذه الشراكات أيضا دورا في البحث عن حلول سلمية للأزمات في ميانمار وإثيوبيا. كما تؤدي أدوارا في دعم التحولات السلمية الشاملة والديمقراطية في مالي وتشاد وفقا للجدول الزمني المحدد.

وعلى الرغم من هذا العمل الجيد، لا تزال هناك تحديات كثيرة. وعلينا أن نواصل إحراز تقدم حقيقي في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونؤيد بقوة مبادرة تسليط الضوء القيّمة حقاً التي اتخذتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. ونحث على أن تظل المرأة والسلام والأمن في صميم أولويات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن عمليات السلام وإدارة الأزمات فيما نمضي قدماً. ونحن نرى أن ذلك أمر أساسي.

ونحن ملتزمون بكفالة التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، حيثما كان ذلك مناسباً، في عملنا في مجال الوقاية وبناء السلام في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وثمة مجال آخر نرى فيه متسعا لزيادة التعاون، وهو تحسين العمليات الانتقالية للبعثات. فيجب ربط حفظ السلام ببناء السلام بغية تعطيل دورات العنف ومنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام الذي نحاول غرسه. وبالتعاون الوثيق، يمكننا أن نكف سير العمليات الانتقالية في البعثات بطريقة مسؤولة ومنسقة ومتدرجة، استجابة للاحتياجات المحددة على أرض الواقع. ومن المؤكد في رأينا أن هناك مجالاً لتعزيز التنسيق بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن بناء السلام وصندوق بناء السلام القيّم.

وأخيراً، يجب أن يحقق النظام المتعدد الأطراف نتائج في التصدي لمرض فيروس كورونا من خلال إعادة البناء بشكل أفضل. وقد تبدو هذه كعبارة نمطية مكررة. وما تعنيه هو تخفيف عبء الديون. وتعني إتاحة اللقاحات بصورة عادلة. وتعني الحصول على التمويل المستدام. ويجب أن تشمل الانتعاش الأخضر لمواجهة التحدي الوجودي لتغير المناخ. وقد أوضحنا ذلك بجلاء.

ويتعين على الاتحاد الأوروبي أن يقوم بدور محوري في جميع هذه القضايا وغيرها. وأدرك أنه سيواصل إظهار ما عهدناه من تفانيه وكرمه وتركيزه على تحقيق مثل هذه الأهداف الحاسمة.

**السيد دانغ** (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب بمشاركة سعادة السيد جوسيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في هذه الجلسة اليوم، وأن أشكره جزيل الشكر على إحاطته المفصلة.

إننا نعيش في عالم معقد يواجه تحديات متداخلة وغير مسبوقة، بدءاً من القضايا القديمة العهد كالتشريد وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والفقر والجوع وعدم المساواة والعنف والنزاعات، وصولاً إلى جائحة فيروس كورونا الأخيرة. ومن الواضح تماماً أنها مسائل لا يمكن لأي بلد أن يعالجها بمفرده. إن تعددية الأطراف والشراكة هما الوسيلتان للتصدي لها بلا منازع.

وفي حين تضطلع الأمم المتحدة بالدور المركزي في تعبئة وتنسيق الجهود العالمية في هذا الصدد، فإن أهمية مساهمات المنظمات

الإقليمية أصبحت ملموسة أكثر فأكثر بالنسبة للأهداف العالمية والأولويات الإقليمية على حد سواء. إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر أساسي لتشجيع السلم والأمن والاستقرار والتنمية على الصعيدين الدولي والإقليمي. وتتيح أوجه التكامل بينهما فرصاً أكبر للحوار والتفاهم والمصالحة وتدابير بناء الثقة لمنع نشوب النزاعات وحلها.

ونؤكد من جديد دعمنا لدور المنظمات الإقليمية فيما يتعلق بعمل الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وقد عززت المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين" (S/2021/394) والبيان الرئاسي الذي أعقبها في نيسان/أبريل (S/PRST/2021/9) التزامنا في هذا الصدد.

لقد تقدّم التعاون الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مختلف مجالات السلم والأمن، فضلاً عن التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. ونشيد بالتزام الاتحاد الأوروبي المستمر بتعددية الأطراف، كما أكد ذلك السيد بوريل فونتيليس اليوم. ونعترف أيضاً بالعمل الذي قام به الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمختلف المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بحفظ السلام، تظل المساهمات الكبيرة بالمال والأفراد من جانب الاتحاد الأوروبي حيوية لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ونقدر التعاون المستمر بين الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي لتعزيز الأمن والتوصل إلى حلول سياسية في مناطق النزاع، بما في ذلك من خلال تنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن عمليات السلام وإدارة الأزمات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ وتوقيع الاتفاق الإطاري بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتوفير الدعم المتبادل في سياق بعثاتهما وعملياتهما في الميدان في أيلول/سبتمبر الماضي. ونشجع على توثيق التعاون بين المنظمتين في المستقبل، على سبيل المثال في مجالات الوساطة وبناء الثقة وتعزيز تعددية الأطراف.

وفي جنوب شرق آسيا، تقوم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور بنّاء في تعزيز التضامن وبناء منطقة للسلام والاستقرار والتنمية. وتحقيقاً لتلك الغاية، تعلق رابطة أمم جنوب شرق آسيا أهمية كبرى على تعزيز التعاون الوثيق مع الشركاء الخارجيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، تم رفع مستوى العلاقات بين الرابطة والاتحاد الأوروبي إلى شراكة استراتيجية. وهذا معلم هام يبني على الإنجازات القائمة ويعزز الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال لخطة عمل الرابطة والاتحاد الأوروبي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. ويسرنا أيضاً أن الشراكة الشاملة الطويلة الأمد بين الرابطة والأمم المتحدة استمرت في التطور الإيجابي.

ويمكن للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن يستفيد أيضاً من تعزيز الشراكة وتبادل الخبرات فيما بين المنظمات الإقليمية نفسها أو ضمن طرائق مبتكرة متعددة الأطراف. وهناك عدد لا يحصى من الفرص والمجالات للتعاون، مثل تدابير بناء الثقة، والوساطة، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتغير المناخ، والتدريب على حفظ السلام، على سبيل المثال لا الحصر.

وقبل أن أختتم، أود أن أؤكد من جديد استعداد فييت نام لتعزيز دور المنظمات الإقليمية والتزامها بذلك ومساهماتها في عمل الأمم المتحدة وفي تعزيز العلاقات بين الرابطة والأمم المتحدة، فضلاً عن الشركاء الآخرين.

**السيد الأدب** (تونس): أرحب بالسيد جوسيب بوريل فونتيليس وأتقدم له بالشكر على إحاطته القيمة.

يمثل الاتحاد الأوروبي شريكاً هاماً لمنظمة الأمم المتّحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وما انفك التعاون القائم بين المنظمتين في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يوفر دعماً هاماً ومساهمة فعالة في مواجهة التحديات المشتركة، سواء منها

التقليدية أو المستجدة، على غرار الأزمات الصحية وآخرها جائحة كوفيد-١٩ وتداعياتها المختلفة.

وفي هذا السياق، يرحّب وفد بلدي بالمساهمة الفاعلة للاتحاد الأوروبي في خطة الاستجابة الشاملة لمواجهة كوفيد-١٩ ودعمه الهام لمرفق

كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، من أجل الإتاحة المنصفة للقاحات.

يتجلّى التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل خاص في أفريقيا حيث يساهم الاتحاد بفاعلية سياسياً وتقنياً ومالياً في دعم العديد من المبادرات والمسارات لحل النزاعات وبناء السلام. وفي هذا السياق، نذكر مساهمة الاتحاد الأوروبي في تدريب قوات الأمن والمساعدة التقنية لإصلاح قطاع الأمن في كل من جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي والصومال، وكذلك مساهمته الفاعلة إلى جانب جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي في دعم العملية السياسية في ليبيا، علاوة على اضطلاعه بدور هام عبر العملية البحرية الأوروبية إيريني في التصدي لانتهاكات حظر الأسلحة المفروض على ليبيا.

كما ينوه بلدي بالدور البناء الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط في دعم الجهود الدولية لاستئناف مسار السلام نحو تحقيق حلّ الدولتين على أساس المرجعيات الدولية المتفق عليها، وخاصة منها قرارات مجلس الأمن. كما يشيد وفد بلدي بالدعم المستمر للاتحاد الأوروبي لخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني وجهوده من أجل ضمان استمرارية هذا الإطار الهام في مجال منع الانتشار ونزع السلاح.

ومن منطلق إيماننا بالترابط الوثيق بين السلم والأمن وحقوق الإنسان من جهة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، فإن وفد بلدي يشيد بدور الاتحاد الأوروبي في مساندة الجهود من أجل دعم التعاون الإنمائي وتعزيز منظومة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. وفي هذا السياق، فإننا نجدّد دعمنا لجهود الاتحاد الأوروبي في مجال حماية المدنيين في النزاعات المسلّحة، ولا سيّما مبادراته لحماية النساء والفتيات والأطفال المتضرّرين من النزاعات المسلّحة؛ والتزامه بتوفير الوقاية والحماية لضحايا العنف الجنسي والجنساني، وكذلك لجهوده في تعزيز دور المرأة في جميع مبادرات السلام والأمن، ولا سيما تلك التي تهدف إلى منع وحل النزاعات وتخفيف آثارها.

من جهة أخرى، وفي إطار المقاربة بين الأمن والسلم والتنمية المستدامة، فإنّنا نؤكّد على ضرورة تعزيز التعاون بين المنظمتين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتّفاق باريس بشأن تغير المناخ، والعمل كذلك على وضع خطّة شاملة لتخفيف تداعيات تغير المناخ كأحد التهديدات المستجدة المغذّية للهشاشة والنزاعات.

ونعتقد أن الاستثمار المشترك في الشباب من أجل النموّ الشامل والتنمية المستدامة، على النحو الذي دعا إليه مؤتمر قمّة أبيدجان، سيفتح حتما آفاقا أرحب لبناء مستقبل أكثر استقرارا في أفريقيا.

وفي الختام، تؤكّد تونس مجدّدا أهميّة العمل متعدّد الأطراف وضرورة تعزيز التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى المماثلة لتلك القائمة بينها وبين الاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين.

**السيد هنتر** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تود الولايات المتحدة أن تشكر إستونيا على تنظيم هذه الجلسة الهامة وحسنة التوقيت، والممثل السامي بوريل فونتيليس على ملاحظاته اليوم.

إن الشراكة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مبنية على أساس القيم المشتركة. وهي مبنية على رؤية مشتركة تشمل الالتزام بالديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتعزيز الفرص الاقتصادية والسعي إلى تحقيق الازدهار والأمن عبر المحيط الأطلسي.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي شريكا لا غنى عنه للولايات المتحدة وفي جهودنا لتعزيز الأمن والازدهار العالميين، ويرتبط أمن أوروبا ونجاحها ارتباطا وثيقا بأمننا ونجاحنا. وسيلتقي الرئيس بايدن الرئيسين ميشيل وفون دير لاين في ١٥ حزيران/يونيه لمناقشة جدول أعمال مشترك لكفالة الأمن الصحي العالمي وبناء انتعاش اقتصادي مستدام

ومكافحة تغير المناخ وتعزيز التجارة الرقمية والتعاون ومقاومة السلوك الخبيث والتصدي للتحديات العالمية.

وقد تعهدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معا بتقديم تمويل لجهود توزيع لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والاستجابة الصحية والإنسانية. ونعمل على دحر كوفيد-١٩ وإعادة إعمار مجتمعاتنا وإعادة بناء اقتصاداتنا وتعزيز شبكاتنا التجارية والعودة بصورة أقوى.

وتقدر الولايات المتحدة تقديرا عميقا إسهامات الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تعاونه مع الأمم المتحدة. وفي أفريقيا، يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في مكافحة الإرهاب ومنع نشوب النزاعات والمساعدة الأمنية وبناء السلام. ونحن ممتنون على الدعم الكبير الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لمبادرات السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتسهم عملية إيريني في البحر الأبيض المتوسط التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي ومساعدتها في تنفيذ حظر الأسلحة في تحقيق السلام والأمن في ليبيا.

ونشاطر الاتحاد الأوروبي قلقه العميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات والفظائع في تيغراي، بما في ذلك عدم إمكانية وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى أضعف الفئات السكانية الذين هم على شفا المجاعة. وسنواصل العمل عن كثب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي لمعالجة الأزمات – ليس في تيغراي فحسب، ولكن في جميع أنحاء العالم أيضا، بما في ذلك بورما وسورية وفنزويلا. ويمكن لمجلس الأمن، بل ويجب عليه، أن يفعل ما هو أفضل في تصديه لتلك الأزمات.

ونقدر كثيرا الدور الحاسم للاتحاد الأوروبي في محاسبة روسيا على انتهاكاتها للقانون الدولي. ولا تزال تصرفات موسكو في أوكرانيا تشكل تهديدا للأمن الأوروبي بعد سبع سنوات من التدخل الروسي في شرق أوكرانيا واحتلالها لشبه جزيرة القرم. إن دعمنا ودعم الاتحاد الأوروبي لسيادة أوكرانيا وجورجيا وسلامتهما الإقليمية ثابتان – سواء عن طريق منظومة الأمم المتحدة أو المحافل الأخرى الثنائية أو المتعددة الأطراف. وسنواصل الوقوف إلى جانب حلفائنا وشركائنا في دعوة روسيا إلى الوقف الفوري لجهودها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والتضليلية التي لا تفتأ تتطور لزعزعة استقرار أوكرانيا وجورجيا.

ونشكر الاتحاد الأوروبي أيضا على ما اتخذه من إجراءات حاسمة وسريعة وواضحة بشأن التحويل القسري لمسار رحلة جوية بين دولتين عضوين في الاتحاد الأوروبي، وما أعقب ذلك من إنزال الصحفي رومان بروتاسيفيتش وإلقاء القبض عليه في مينسك. وسنعزز جهودنا، بما في ذلك من خلال تنسيق سياساتنا المتعلقة بالجزاءات، لكفالة مساءلة سلطات بيلاروس عن أفعالها.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان المتردية في بيلاروس، فإننا ملتزمون بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز الشفافية والمساءلة. ونؤيد الجهود الدولية المبذولة للنظر بشكل مستقل في حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك تأثيرها على المجتمعات المحلية للأقلية البولندية. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهي منبر دولي لمساءلة بيلاروس.

وتؤكد الولايات المتحدة بشكل قاطع دور الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكا أساسيا للأمم المتحدة، وخاصة لمجلس الأمن في صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

**السيدة برنس** (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوسيب بوريل فونتيليس، على إحاطته الشاملة.

يعزز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كلتا المنظمتين ويتيح اتباع نهج أكثر تنسيقا لمعالجة المسائل الرئيسية التي تؤثر على أوروبا وجيرانها والمجتمع العالمي. وثمة دور حاسم للمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية في ظل تزايد عولمة مسائل السلام والأمن

المعاصرة. ولا يمكن أن نأمل في التصدي للتحديات الطويلة الأمد مثل المناخ والأمن وانتشار الإرهاب وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) المستمرة إلا من خلال نهج متعدد أصحاب المصلحة.

ويؤيد وفد بلدنا التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو شريك أساسي في التصدي للآثار العالمية لجائحة كوفيد-١٩. وفي هذا الصدد، نشيد بمساهمات الاتحاد الأوروبي في مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، فيما نضغط من أجل ضمان التوزيع العادل للقاحات كوفيد-١٩. ويجب أن نواصل دعم هذه الجهود إذ نعيد البناء على نحو أفضل.

لقد شهدت أوروبا، على غرار معظم المناطق في جميع أنحاء العالم، تداعيات جائحة كوفيد-١٩. وتضررت بلدان أوروبية كثيرة بشدة من فيروس كورونا، حيث شهدت ارتفاع معدلات العدوى والوفيات. وسيكون من الأهمية بمكان اتباع نهج منسق إزاء الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة. إن صندوق الاتحاد الأوروبي للجيل القادم يخلق فرصة تبشر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمستقبل أكثر استدامة من خلال إعادة التفكير في التمويل وتعزيز الأمن الغذائي ومعالجة عدم المساواة والضغط من أجل بناء اقتصاد قائم على التدوير بقدر أكبر.

ولا يزال التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي قيما للغاية في تعزيز السلم والأمن العالميين، ولا سيما في مسائل مثل مكافحة الإرهاب والسعي إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات. وتواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي العمل معا بشكل وثيق بشأن عدة مسائل مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال الاتفاق الإطاري بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتوفير الدعم المتبادل في سياق بعثاتهما وعملياتهما في الميدان، الموقع في أيلول/سبتمبر. ويؤكد الإطار على قيمة تعزيز التكامل بين المنظمتين.

تدرك سانت فنسنت وجزر غرينادين، بوصفها عضوا في الجماعة الكاريبية، الدور الحيوي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وتستخدم منظمات مثل الاتحاد الأوروبي والجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا شراكات رئيسية مع الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة المحلية الأخرى من أجل التصدي بشكل أفضل لتحديات السلام والأمن. وللاتحاد الأوروبي، من خلال دوله الأعضاء، حضور كبير في مجلس الأمن، وهو عنصر من عناصر مشهد السلام والأمن في جميع المناطق. ونقدر كثيرا تعاون الاتحاد الأوروبي في المسائل التي تؤثر على النزاعات في أفريقيا، حيث نسعى إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. ولذلك عندما تتكلم أفريقيا، ينبغي لنا جميعا أن ننصت.

وباذ نستشرف آفاق المستقبل، نأمل في إحراز تقدم ملموس مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي بشأن مسائل مثل التدابير القسرية الانفرادية التي تضر في كثير من الأحيان أكثر مما تنفع، فضلا عن عكس مسار الممارسات غير العادلة المتمثلة في الإدراج في القائمة السوداء ماليا التي تضر بالاقتصادات النامية.

ونختتم بالتأكيد مجددا على دعمنا الكامل لزيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقا للفصل الثامن من الميثاق. ويظل هذا التعاون ضروريا لتنفيذ ولاية المجلس في صون السلم والأمن الدوليين.

**السيدة بوينروسترو ماسيو** (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوسيب بوريل فونتيليس، على إحاطته المتميزة وأرحب به في المجلس.

يمر المجتمع الدولي بمنعطف معقد يفتح إمكانيات كبيرة لإنشاء خطط للتعاون الجماعي، على الرغم من التحديات العديدة. وتتيح لنا جلسة اليوم تقييم حالة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويعترف ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة لشبونة على السواء بأهمية التعاون بين المنظمات الدولية.

إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تضطلع بدور رئيسي في منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وحفظ السلام وبناء السلام، نظرا

لأنها في وضع جيد يمكنها من فهم أصول النزاعات وأسبابها الجذرية، فضلا عن تعزيز تدابير بناء الثقة وخطط الحوار السياسي المصممة خصيصا لهذا الغرض. وعلى الرغم من أننا نشير إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بصفة عامة، من المهم التنويه إلى أن لها ولايات وقدرات متنوعة.

وفي ذلك الصدد يعترف بلدي، فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، بأهمية خرائط الطريق لإنشاء مجالات ذات أولوية استراتيجية توجه الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، فضلا عن توقيع الاتفاق لتعزيز التعاون وتعزيز الاستجابات المنسقة في عمليات السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.

وأود أن أؤكد على ثلاث نقاط حاسمة فيما يتعلق بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

أولا، إن العمل الوثيق والفعال والمنسق للاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة من خلال بعثاته المدنية وعملياته العسكرية ال ١٨ في أوروبا وأفريقيا وآسيا عمل أساسي. وفي حالات كثيرة، تتقاسم تلك البعثات مقارها مع نظيراتها في الأمم المتحدة. ولذلك فإن تنسيق الجهود في مجالات حفظ السلام والتنمية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية أمر حيوي لأداء هذه البعثات. ونسلط الضوء على التعاون الممتاز في حالات قوة حفظ السلام ألثيا التي يقودها الاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو وعملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي وعملية إيريني للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، على سبيل المثال.

وفيما يتعلق بعملية إيريني، نأمل أن تتخذ قريبا خطوات ملموسة بالتنسيق مع السلطات الليبية لحماية حقوق الإنسان وكرامة المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط.

ثانيا، بينما نشهد النزاعات تزداد رسوخا، نلاحظ الدور الحاسم الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في إدارة تلك الأزمات ومعالجتها. فالاتحاد الأوروبي يضطلع بدور هام في تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل من خلال نشر بعثة التدريب الفني في مالي. ونسلط الضوء بصفة خاصة على المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للقوات المسلحة المالية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين، فضلا عن مشاركته في تحالف الساحل، الذي يعالج التنمية والحوكمة – وهما مسألتان تقعان في صميم النزاعات في المنطقة.

وفي حالة الشرق الأوسط، نشيد بعمل الاتحاد الأوروبي في إطار المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، التي نتطلع إلى إعادة تنشيطها في وقت مبكر من أجل التوصل إلى حل الدولتين لإسرائيل وفلسطين.

إننا نتابع عن كثب جهود الاتحاد الأوروبي في إدارة النزاعات في أوروبا، ولا سيما في أوكرانيا والبوسنة والهرسك ومنطقتي كوسوفو وناغورنو – كاراباخ، من بين مناطق أخرى. ونسلم أيضا بأهمية عملية إدماج غرب البلقان تدريجيا في الاتحاد الأوروبي، كما ذكر السيد بوريل فونتيليس في وقت سابق.

وأخيرا، تؤكد المكسيك أهمية مواصلة إحراز تقدم بشأن المسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل الجنسانية. إن المرأة تضطلع بدور أساسي في جدول أعمال السلام والأمن، ولهذا السبب يجب أن نستفيد من إسهاماتها وأن نضمن مشاركتها في جميع العمليات وعلى جميع مستويات صنع القرار.

وتدعو المكسيك إلى زيادة الجهود لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والآليات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، من بين الآليات الأخرى. ولن نرى نتائج لصالح السلام المستدام وتعددية الأطراف الفعالة إلا من خلال شبكة مترابطة وفعالة.

**السيد غنغ شوانغ** (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بحضور السيد بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في جلسة اليوم وأشكره على إحاطته.

ويساعد تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على توطيد وتعزيز آليات الأمن الجماعي الدولية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين مع الإسهام في التصدي للتحديات العالمية وتعزيز التنمية المشتركة لجميع البلدان.

وتؤيد الصين التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نعمل معا لدعم تعددية أطراف حقيقية وممارستها.

وقد أثبتت جائحة مرض فيروس كورونا مرة أخرى كيف تتشابك مصالح جميع بلدان العالم وأننا نتشاطر مستقبلا مشتركا. فلا يمكن لأي بلد أن يبقى بمنأى من الأذى بالاهتمام بمصالحه الخاصة فقط، ولا يمكن لأي بلد أن يجابه تحديات عصرنا لوحده، مما يجعل تعددية الأطراف أمرا حتميا.

إن الاتحاد الأوروبي نفسه نتاج لاستجابة متعددة الأطراف لتحديات مشتركة. وينبغي للاتحاد الأوروبي، بوصفه قوة هامة على الساحة العالمية ومدافعا نشطا عن تعددية الأطراف، أن يأخذ زمام المبادرة في الامتثال للقانون الدولي والقواعد الأساسية المقبولة والمعترف بها عالميا التي تنظم العلاقات الدولية. وينبغي له أن يتمسك بمبادئ الاحترام المتبادل، ومعاملة بعضنا البعض على قدم المساواة والعمل معا من أجل تحقيق نتائج تعود بالنفع على الكل. وينبغي له أن يتخلى عن المعايير المزدوجة وأن يتجنب سياسات التكتلات وأن يعارض الانقسام والمواجهة.

لقد ذكر السيد بوريل فونتيليس وممثل المملكة المتحدة في وقت سابق هونغ كونغ في بيانيهما. وأود أن أذكرهما بأن هونغ كونغ منطقة إدارية خاصة في جمهورية الصين الشعبية. وإن أي مسألة تتعلق بهونغ كونغ هي بصورة بحتة وببساطة جزء من الشؤون الداخلية للصين، حيث لا مكان للتدخل الخارجي. وعلاوة على ذلك، لا علاقة لها على الإطلاق بموضوع جلسة اليوم.

وتأمل الصين أن يتبع الاتحاد الأوروبي، في تبادلاته الخارجية، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وتود الصين أن ترى الاتحاد الأوروبي يدافع عن تعددية الأطراف الحقيقية ويؤدي دورا أكبر وأكثر إيجابية وبناء في الشؤون الدولية.

فقد قام الاتحاد الأوروبي على مر السنين بقدر كبير من العمل المفيد في تحييد التوترات والخلافات بين مختلف الأطراف وتعزيز حل النزاعات والمسائل الإقليمية الساخنة ذات الصلة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وتشيد الصين بجهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى استئناف الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة. ونأمل أن يواصل الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور تنسيقي وأن يعمل مع جميع الأطراف المعنية للمساعدة في التوصل إلى حل سياسي سريع للمسألة النووية الإيرانية.

وتتطلع الصين إلى استمرار إسهام الاتحاد الأوروبي في صون السلام والاستقرار في القارة الأفريقية، لا سيما فيما يتعلق بتقديم دعم أكبر لعمليات السلام المملوكة أفريقيا.

تشيد الصين بالاتحاد الأوروبي لمساعدته طويلة الأجل في تحسين الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونأمل أن يواصل الاتحاد الأوروبي القيام بدور بناء في تعزيز حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين. وعلاوة على ذلك، تشجع الصين الاتحاد الأوروبي، بوصفه عنصرا فاعلا في حل المسائل الساخنة، على أن يضع في اعتباره الاحترام الكامل لسيادة البلدان المعنية، مع مراعاة واقع البلدان المعنية بجدية والحفاظ على سلطة الأمم المتحدة فضلا عن تعزيز التنسيق والتعاون بفعالية مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

لقد أكد الأمين العام أنطونيو غوتيريش مرارا وتكرارا أن تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع يعد أنجع الطريق لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بشكل دائم. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يفعل المزيد، بوصفه أكبر مقدم للمساعدة الإنمائية الرسمية، لمساعدة البلدان النامية

عموما والبلدان التي مزقتها الحروب بشكل خاص كي يتسنى لها الإنعاش وإعادة البناء والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات. ونأمل أن يواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز جهوده في مجال المعونة الدولية وأن يركز بقدر أكبر على القضاء على الجوع والفقر وتنمية قطاعي الصحة والتعليم، فضلا عن تعزيز إعادة البناء فيما بعد انتهاء جائحة مرض فيروس كورونا، وأن يوجه الموارد إلى المناطق التي تمس فيها الحاجة إليها للمساهمة بقدر أكبر في جهود البلدان النامية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلام وتوطيده من خلال التنمية.

وتولي الصين أهمية كبيرة لعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، وترى دائما أن الاتحاد يعدُّ قوة هامة في عملية بناء عالم متعدد الأقطاب. ولكلا الجانبين مصالح مشتركة كبيرة وآفاق واسعة للتعاون في صون السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة. والصين على استعداد لتعزيز الحوار والتبادلات مع الاتحاد الأوروبي وزيادة التنسيق والتعاون والتضامن في التصدي لجائحة كوفيد-١٩ والتحديات المتصلة بتغير المناخ، وحماية تعددية الأطراف بحق وكذلك تعزيز الحوكمة العالمية وتحسينها، فضلا عن العمل جنبا إلى جنب لحماية النظام الدولي على أن تكون الأمم المتحدة محورا له، بالإضافة إلى حماية النظام الدولي استنادا إلى القانون الدولي.

**السيدة هايميرباك** (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشاطر الآخرين الترحيب الحار بالممثل السامي بوريل فونتيليس في مجلس الأمن اليوم وأشكره على إحاطته.

من نواح كثيرة تبدأ السياسة الخارجية النرويجية في أوروبا لأن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء جيراننا وأصدقاؤنا المقربون وتجمع بيننا قيم ومصالح مشتركة. ويتجسد ذلك في توافقنا المتكرر مع مواقف الاتحاد الأوروبي وتدابيره، بما في ذلك بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي يتحمل مسؤولياته بوصفه داعيا مستمرا للتعددية ومنفّذ للمهام التي أذن بها المجلس. ونشيد بالدور الهام الذي اضطلع به الاتحاد الأوروبي في تحويل أوروبا من قارة للحرب إلى قارة للسلام. ويساهم الاتحاد الأوروبي في النهوض بهدف تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في أوروبا.

وفي أفريقيا اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وتقديم المساعدة الأمنية والتنمية. ونظرا لمشاركة النرويج الطويلة الأمد والتزاماتها في أفريقيا، نرحب بملاحظات الممثل السامي بشأن هذه المسألة. ونتطلع أيضا إلى مواصلة تطوير الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

لقد دعا تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (S/2000/809) المعروف بتقرير الإبراهيمي، والقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) بشأن عمليات السلام إلى تقسيم واضح للعمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتشجع هذه الوثائق أيضا الجهود الرامية إلى تعزيز التلاحم، ونرحب بمساعي الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

وفي ليبيا، يساهم الاتحاد الأوروبي في إنفاذ القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) من خلال عملية "إيريني" للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط بينما تواصل عملية أتالانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي المساهمة في إنفاذ حظر الأسلحة المفروض على الصومال وفقا للقرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) وكذلك لحماية سفن برنامج الأغذية العالمي.

كما قدم الاتحاد الأوروبي دعما ماليا وتقنيا كبيرا للمبادرات الأمنية التي تقودها أفريقيا، وقدم الكثير من الدعم المالي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل حيث يتعين إنشاء هياكل جديدة لتسهيل التمويل المستقر والأكثر تنوعا.

وتتشاطر النرويج والاتحاد الأوروبي رؤية مشتركة لأوروبا حرة وديمقراطية. ونشاطر الاتحاد الأوروبي شعوره بالقلق العميق من انكماش الحيز الديمقراطي وتدهور حالة حقوق الإنسان في بيلاروس. وكان الهبوط القسري لطائرة الركاب في أيار/مايو انتهاكا صارخا

للمعايير الدولية وتهديدا للأمن الأوروبي. وتؤيد النرويج تأييدا كاملا ردود الفعل القوية والمناسبة من جانب الاتحاد الأوروبي على ذلك.

وأدى النزاع في أوكرانيا أيضا إلى الإخلال بالأمن الأوروبي والقانون الدولي. وترحب النرويج بمشاركة الاتحاد الأوروبي في التصدي لهذا النزاع ودعمه لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ولن نقبل إلى جانب شركائنا الدوليين ضم روسيا غير القانوني للقرم وسيفاستوبول.

ومن الأهمية بمكان أن يواصل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة توحيد جهودهما للتصدي للتحديات العالمية. ومن الأمثلة على ذلك مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). لقد بيّن الاتحاد الأوروبي تضامنه مع بقية العالم واستعداده لتنسيق الإجراءات تحت قيادة الأمم المتحدة طوال فترة انتشار الجائحة. ونرحب بقيادة الاتحاد الأوروبي في مرفق كوفاكس ومبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ بما في ذلك توزيع اللقاحات وتصديرها على الصعيد العالمي وكذلك الجهود الرامية إلى زيادة القدرات العالمية على إنتاج اللقاحات.

ونود أيضا أن نشيد بالدور القيادي للاتحاد الأوروبي في مكافحة تغير المناخ. وتتعاون النرويج تعاونا وثيقا مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في إطار الأمم المتحدة وفي محافل أخرى لتسليط الضوء على المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ والتصدي لها.

ختاما، نرحب بخطة عمل الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤ وتركيزه على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والسلام والأمن داخل حدوده وخارجها. ونؤكد لأعضاء المجلس أن النرويج ستواصل الدعوة إلى هذه الأولويات بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، داخل مجلس الأمن وخارجه.

**السيد دو ريفيير** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوسيب بوريل فونتيليس، على إحاطته.

يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم حلول ملموسة للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وفيما يتعلق بجائحة (كوفيد-١٩) أثبت الاتحاد الأوروبي التزامه بالبدء في إطلاق مبادرة تسريع أدوات مكافحة كوفيد-١٩ في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وبادر الاتحاد بتقديم مشروعي قرارين يمهدان الطريق لتعزيز منظمة الصحة العالمية والهيكل الصحي المتعدد الأطراف.

لقد أتاح مرفق كوفاكس الذي يموله الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بما يزيد على ٢,٤ بليون يورو توزيع ما يقرب من ٢٠ مليون جرعة من اللقاح في ٤٣ دولة أفريقية. وقدم الجسر الجوي للمساعدات الإنسانية للاتحاد الأوروبي الدعم لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية في ظروف الجائحة.

ويواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء العمل في مواجهة الأزمات. وتنشر دولنا مجتمعة أكثر من ٥ ٠٠٠ فرد في عمليات السلام. وأود أن أقدم بعض الأمثلة الملموسة على ذلك.

وفي منطقة الساحل، يقدم الاتحاد الأوروبي دعما قيّما للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، خاصة فيما يتعلق بالمعدات وكذلك في تمويل آلية الدعم عن طريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ولا يزال هذا الدعم غير كاف. وفي مؤتمر قمة انجامينا دعت فرنسا مرة أخرى على غرار بلدان المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي إلى زيادة الدعم للقوة المشتركة من جانب الأمم المتحدة وجميع الشركاء الدوليين.

وفي سوريا، يعد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه المساهم الرئيسي في الاستجابة الإنسانية حيث تم التعهد بتوفير أكثر من ٢٤ مليون يورو لهذا الغرض منذ عام ٢٠١١. ولكن لن تتمكن أوروبا من المساهمة في تمويل إعادة الإعمار في البلد إلا بعد التوصل إلى حل سياسي موثوق استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، انخرط المنسق الأوروبي والمشاركون الآخرون في خطة العمل الشاملة المشتركة في مناقشات في فيينا لأكثر من شهرين لتمكين الولايات المتحدة وإيران من العودة

إلى الامتثال الكامل لاتفاق عام ٢٠١٥ والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونأمل في التوصل إلى نتيجة سريعة.

وفي الشرق الأوسط، حشد الاتحاد الأوروبي جهوده من أجل وقف الأعمال العدائية خلال آخر تصعيد للعنف في غزة. ولكن لكي يكون وقف إطلاق النار مستداما، يجب معالجة الأسباب الكامنة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال تهيئة الظروف لاستئناف العملية السياسية وتنفيذ حل الدولتين. وهذا هو موقف فرنسا والاتحاد الأوروبي، اللذين سيواصلان العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وفي ليبيا، يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما كاملا بإنهاء الأزمة. وهو ينشر عملية إيريني للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، التي تتمثل أولويتها في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا. ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يسهم في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، تحت رعاية الأمم المتحدة، بالاتفاق الكامل مع الأطراف الليبية. وينبغي للأمم المتحدة أن تنشر آلية رصد وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، في أفغانستان، فإن الاتحاد الأوروبي هو المانح الرئيسي في دعم الاستقرار والحفاظ على المكاسب التي تعود بالنفع على الشعب الأفغاني. ومن ثم، يحق للاتحاد الأوروبي أن يسهم إسهاما كاملا في المفاوضات السياسية بين الأفغان، التي هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام في أفغانستان.

وفي القارة الأوروبية، كان اختطاف السلطات البيلاروسية لرحلة جوية تذكرة صارخة بأن الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان لها أيضا عواقب مباشرة على الأمن في أوروبا. وقد رد الاتحاد الأوروبي بحزم.

وفي أوكرانيا، تحرك الاتحاد الأوروبي للرد على تجدد التوتر على الحدود الشرقية وفي شبه جزيرة القرم بين شهري آذار/مارس وأبريل/نيسان. وفي إطار صيغة نورماندي، تبذل فرنسا وألمانيا كل جهد ممكن لإعادة إطلاق العملية السياسية.

ونأمل أيضا أن يتمكن الاتحاد الأوروبي من مواصلة المشاركة في المحادثات بين القبارصة التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة.

وأخيرا، فإن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أولويتان مشتركتان، وكذلك حماية المدنيين. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمون بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما بشأن خطط المرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن، والأطفال والنزاع المسلح.

ويمكن لمجلس الأمن أن يعول على الالتزام القوي للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالعمل مع الأمم المتحدة، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في جميع مناطق الأزمات، والمساهمة في بناء تعددية أطراف قوية ونابضة بالحياة.

**السيد أباري** (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد جوسيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطته الممتازة.

وتتشاطر الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي رؤية نظام للإدارة العالمية متعدد الأطراف وقائم على القواعد، ويستجيبان للأزمات والتهديدات والتحديات العالمية التي تتطلب التعاون والتنسيق على أساس القواعد والقيم العالمية. وتغطي شراكتهما مجموعة متنوعة من المسائل ذات الصلة بالتحديات التي يواجهها العالم اليوم.

فعلى سبيل المثال، في مجال منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وحل الأزمات، تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي معا للمساعدة في بناء مؤسسات فعالة للأمن والحوكمة على المدى الطويل، واتخاذ مبادرات دبلوماسية وقائية لمعالجة الأزمات الناشئة.

ويتعاونان تعاونا وثيقا في تقديم المساعدة السياسية والمالية والتشغيلية لعمليات السلام وعمليات حفظ السلام.

ففي أفريقيا، على سبيل المثال، تتجلى الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجالات حل النزاعات والدعم السياسي والتقني والمالي للبلدان التي تواجه أوضاعا هشة. وفي هذا الصدد، يمكننا

أن نذكر بعثات الدعم الاستشاري الاستراتيجي وتدريب وتجهيز قوات الدفاع والأمن من خلال بعثتي الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في النيجر ومالي.

وفي مجال حفظ السلام، يرحب وفد بلدي بدور الاتحاد الأوروبي ويقدره، إذ يسعى إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل والقرن الأفريقي من خلال دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفي ليبيا، يعمل الاتحاد الأوروبي بشكل وثيق مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي لمساعدة الجهات الفاعلة الليبية على إحراز تقدم حقيقي نحو المصالحة من خلال الحوار الوطني والانتخابات. ونأمل أن نرى العملية الجديدة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط تسهم في مكافحة انتهاكات حظر الأسلحة المفروض على ليبيا ومكافحة تهريب المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط.

إن مكافحة تغير المناخ مجال تقوم فيه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، من خلال مشاريع رائدة، بتطوير أدوات لمكافحة المخاطر المتصلة بهشاشة المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون الاتحاد الأوروبي مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في تقديم المشورة بشأن كيفية إدارة التشرد الناجم عن المناخ.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالاستجابة العالمية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، فقد حشد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ٣٨,٥ بليون يورو لمعالجة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن هذه الأزمة الصحية. وفي عام ٢٠٢٠، جمع مؤتمر إعلان التبرعات الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي، ١٦ بليون دولار من المانحين في جميع أنحاء العالم، مما وفر دفعة كبيرة للوقاية والعلاج وأبحاث اللقاحات بشأن كوفيد-١٩.

وتقوم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بتوحيد جهودهما لتعزيز التعاون في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والنهوض بها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تنفيذ دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل النهوض بحقوق الإنسان لجميع البشر. إن إطار الامتثال لحقوق الإنسان الموقع مع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في هذا الصدد هو مثال نموذجي.

كما ينبغي الترحيب باعتماد خطة العمل المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. وتشمل خطة العمل حماية الأفراد وتمكينهم؛ وبناء مجتمعات مرنة وشاملة وديمقراطية؛ وتعزيز نظام عالمي لحقوق الإنسان والديمقراطية؛ وتسخير الفرص والتحديات التي تنطوي عليها التكنولوجيا الجديدة؛ والعمل التعاوني. ومن الواضح أن تلك الشراكة تساعد، من خلال تعزيز سيادة القانون والعدالة، على تهيئة الظروف لصون السلام والأمن في العديد من مناطق العالم.

وختاما، يعتقد وفد بلدي أن عمل الأمم المتحدة ينبغي أن يستمر في الاستفادة من دعم الشراكة الذي تتمتع به المنظمة مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبالاعتماد على المزايا النسبية التي تتيحها تلك المنظمات الإقليمية، ستحقق الأمم المتحدة هدفها الرئيسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إستونيا.

أتقدم بوافر الشكر للممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي، السيد جوسيب بوريل فونتيليس، على انضمامه إلينا هنا اليوم، وعلى تسليطه الضوء على مسائل التعاون الوثيق بين مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي في نيويورك وفي بروكسل وفي الميدان.

إن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يتشاطران نفس القيم والمصالح. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتعددية الأطراف التي تشكل الأمم المتحدة جوهرها. ومن دواعي سرور إستونيا أن التعاون بين المنظمتين قد توسع بشكل مطرد وحازم، حيث أصبح عالم اليوم أكثر ترابطا من حيث الفرص المتاحة والتحديات المتعددة الجوانب على حد سواء. ويمكنني، وأنا أجلس هنا بصفتي رئيسا لمجلس الأمن وممثلا لدولة

عضو في الاتحاد الأوروبي، أن أعلن بكل فخر أن الاتحاد الأوروبي القوي مرادف لأمم متحدة أقوى، والعكس صحيح.

وقد أبرز السيد بوريل فونتيليس مسألة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهذه هي القيم التي نتشاطرها وندافع عنها. ولا ينبغي لنا أن نصمت عندما يتم قمع الحريات وحقوق الإنسان. إننا ندين بشدة المحاولات السافرة من جانب السلطات البيلاروسية لإسكات جميع أصوات المعارضة، بما في ذلك حادثة اختطاف الطائرة، ونطالب بالإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين الذين يتزايد عددهم بسرعة والذي يتجاوز بالفعل ٤٠٠ سجين.

ولا تزال الحالة تبعث على القلق العميق أيضا في ميانمار. ونؤيد بقوة توافق آراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المؤلف من خمس نقاط وعمل المبعوث الخاص بورغنر في ميانمار.

ما فتئ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من أشد المدافعين عن نظام دولي قائم على القواعد وعن القانون الدولي. وتدين إستونيا العدوان الروسي على أوكرانيا في دونباس وضمها غير القانوني لشبه جزيرة القرم واحتلالها أراضي جورجيا. ويثير الحشد العسكري الروسي الأخير بالقرب من الحدود الأوكرانية واستمرارها في تأجيج النزاع في دونباس أمران القلق حقا وقد أدى ذلك إلى تفاقم الوضع الأمني في المنطقة. ومن المؤسف أيضا أن روسيا، وهي طرف في النزاع، اختارت استخدام الاجتماعات بصيغة آريا لنشر روايات كاذبة ومثيرة للانقسام على نطاق واسع عن أوكرانيا.

أود أن أسلط الضوء على حقيقة أن جهود الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في تعزيز السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني. ويلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على سبيل الأولوية بتعزيز فضاء إلكتروني عالمي حر ومفتوح ومستقر وآمن، يستند إلى القانون الدولي القائم، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة برمته والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ويسهم الاتحاد الأوروبي بنشاط في تحقيق السلام والأمن خارج المنطقة وفي جميع القارات. وتكتسي الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في إدارة الأزمات أهمية بالغة. ويشمل ذلك أيضا مساعي تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، حيث يواصل الاتحاد الأوروبي إظهار القيادة أيضا على الصعيد الإقليمي.

ونرحب بجهود عملية إيريني التي تقوم بها القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط لدعم تنفيذ حظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن على ليبيا. وندعو إلى تنفيذ جميع التدابير اللازمة للسماح بنشر آلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها وعنصر الدعم الدولي التابع لها في أقرب وقت ممكن، وفقا لما نص عليه القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١).

وفيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يضطلعان بدور مركزي في تهيئة الظروف لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين، ولا سيما من خلال المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. كما إن استمرار جهود المعونة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة أمر حيوي كذلك.

وفيما يتعلق باليمن، فإن ثمة حاجة إلى مواصلة الجهود المتضافرة من جانب الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من أجل وقف إطلاق النار وإجراء محادثات سياسية، فضلا عن دعم التنمية والاستجابة للأزمات والمساعدة الإنسانية في البلد.

وفي منطقة الساحل، يقدم الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك إستونيا، دعما هاما لجهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وكذلك، فإن الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الدول الأعضاء فيه، هو أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية في سورية والمنطقة. وقد أسهمت إستونيا ماليا في الإغاثة الإنسانية لسورية والمنطقة منذ بداية الأزمة. وساهم مؤتمر بروكسل الخامس، الذي عقد في وقت سابق من هذا العام، مرة أخرى في جمع البلايين لتخفيف المعاناة الإنسانية للشعب السوري.

وفي الوقت الذي تعزز فيه التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في العمليات الميدانية، يسرنا تعزز التعاون بينهما كذلك على الصعيدين السياسي والاستراتيجي. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، تطورت الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون بصورة موحدة. وأكدت المنظمتان أنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا من خلال تسوية سياسية شاملة للجميع عن طريق التفاوض. ويساور إستونيا قلق بالغ إزاء تزايد مستوى العنف الذي ألحق خسائر فادحة بالسكان المدنيين. ونحث طالبان على وضع حد فوري للعنف والالتزام بمفاوضات السلام. وينبغي عدم إهدار الزخم التاريخي للسلام والاستقرار الذي يتوق إليهما جميع الأفغان بعد عقود من المعاناة الإنسانية الهائلة.

لقد ذكر السيد بوريل أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها أبدا، بل هي أداة للدفع من أجل احترام الحقوق العالمية. ولا يسعنا إلا أن نتفق معه على ذلك. فالجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة محددة الأهداف ولا تعرقل بأي شكل من الأشكال مكافحة الجائحة أو إيصال المعونة الإنسانية.

وأخيرا، لا شك في أن تغير المناخ يجعل العالم مكانا أكثر صعوبة. ويجب على مجلس الأمن أن يفعل المزيد من أجل الفهم الكامل للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وإدماج هذه المعرفة في جميع جوانب عمله.

أشكر السيد بوريل فونتيليس مرة أخرى على إحاطته الممتازة، التي ذكرتنا بمدى عمق وأهمية التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وتعدد جوانبه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيدة إيفستيغنيفا** (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): أود أن أرد أولا وقبل كل شيء على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، والذي كانت لهجته أكثر مجابهة وعدوانية تجاه روسيا من ملاحظات غالبية زملائنا الأوروبيين. وربما لأن الولايات المتحدة الأمريكية تقع على الجانب الآخر من المحيط، فإنها لا تهتم حقا بما يحدث في أوروبا، ولكننا متأكدون من أنها تدرك بوضوح مدى خطورة هذا الخطاب الناري وأفعالها.

وأود مرة أخرى أن أدعو شركاءنا الأوروبيين العقلاء إلى أن يسترشدوا بمصالح وطنهم الأوروبي المشترك وأن يتوقفوا عن البحث عن شركاء عبر المحيط، كما يفعلون علنا في بعض الأحيان، وأن يختاروا بدلا من ذلك التعاون البناء على قدم المساواة ومن دون تعال وأن يحترموا سيادة البلدان المجاورة وشؤونها الداخلية وأن يسعوا إلى معالجة أكثر الحالات حساسية وخطورة على حدودهم بصورة حيادية. ويجب أن يفهموا أيضا أنه دون احترام خيارات الشعوب، بمن فيهم الذين يعيشون في لوهانسك ودونيتسك، ودون إجراء حوار مباشر معهم، لن يتسنى التوصل إلى حل للحالة في دونباس.

وما زلنا نثق في أننا نستطيع أن نعول على ذلك النهج القائم على الحس السليم ولكن للأسف يجب أن نتوصل إلى استنتاج مفاده أن الشركاء الأوروبيين لم يفهموا بعد حقيقة الوضع، على الرغم من الأهداف الجديرة بالثناء التي ذُكرت.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد بوريل فونتيليس للرد على التعليقات وربما الأسئلة.

**السيد بوريل فونتيليس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم مرة أخرى، سيدي، على السماح لي اليوم بعرض آراء الاتحاد الأوروبي بشأن الأمن الدولي على مجلس الأمن الذي يقع على عاتقه أقصى قدر من المسؤولية الدولية في ذلك الصدد.

وسيكون من المستحيل محاولة الإجابة على جميع الأسئلة أو التعليق على جميع الشواغل التي سمعتها هنا، ولكن أود أن أقول إنني خرجت من هذا التبادل أكثر تشجيعا مما كنا عليه في بادئ الأمر. وإنني ممتن حقا للجميع للتعليقات وعبارات التقدير. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن الاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل بجد مع جميع البلدان الممثلة هنا بغية الإسهام في تحقيق الأمن والازدهار العالميين.

وهذه هي غاية الاتحاد الأوروبي، وأنا ممتن جدا أيضا لإشادة الكثيرين هنا اليوم بجهود الاتحاد الأوروبي الرامية للمساهمة في بناء عالم أكثر أمنا وعدلا. وأعرب عن امتناني الخاص للاعتراف بأن الاتحاد الأوروبي كان أداة لتحويل أوروبا من قارة للحرب إلى قارة للسلام، وهو أهم إنجاز ونجاح حققه الاتحاد الأوروبي منذ إنشائه.

وأود أن أقدم بعض الإجابات العامة والمحددة. وكما لاحظ الكثيرون هنا، يجب أن تظل الأطر المتعددة الأطراف – وليس الأطر التي توفرها الأمم المتحدة فحسب – محورا لجهودنا. وينطبق هذا على السلام والأمن وكذلك الصحة، لا سيما في هذه الأوقات التي تنتشر فيها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد بينت أزمة الجائحة مدى أهمية تعزيز منظمة التجارة العالمية وتعزيز التنمية بمختلف الأشكال من خلال مكافحة تغير المناخ وسلسلة طويلة من البنود التي تم ذكرها.

وفي هذا الصدد، يبدو من الصعب المجادلة بأن النظام العالمي القائم على القواعد والمستند إلى مبادئ المنظمات الدولية والمعاهدات والإعلانات الدولية الرئيسية ليس من صميم النظام المتعدد الأطراف. ويجب علينا التسليم بذلك لأننا نعيش في منعطف خطير من تاريخ العالم. ويجب أن نفهم أننا جميعا نعتبر جزءا من الكل نفسه، وأننا لن ننعم بالبقاء والرخاء إلا بالتسليم بالمصالح والأهداف المشتركة. وقلنا مرارا وتكرارا أنه لن يكون هناك أحد في مأمن حتى يصبح الجميع آمنين. إن هذا صحيح، ولكن يجب علينا أن ندرك في الوقت نفسه أنّ القول أسهل من الفعل. ويتعين علينا زيادة جهودنا لتخفيف التوترات الدولية والعودة إلى شكل من أشكال التعاون الفعال.

وفي هذا السياق، فإن النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد يعدُّ من صميم العودة إلى نهج أكثر تعاونا وسلما. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى العمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الرئيسية لتحقيق هذه الغاية. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، ونتطلع إلى العمل مع العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أساس ثنائي.

وأود الآن أن أتطرق إلى بعض المسائل المحددة التي يجب علي التعليق عليها.

أولا، فيما يتعلق بالجزاءات والنقد الموجه إليها، أود أن أقول أنّ التدابير التقييدية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي تمتثل للقانون الدولي بما في ذلك الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وهناك أدوات رئيسية متاحة لنا للتصدي لانتهاكات القانون الدولي وانتشار الأسلحة وتدفقها إلى مناطق الحرب ومكافحة منتهكي حقوق الإنسان واستهداف الأفراد الذين يسعون إلى تقويض عملية السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر أعضاء المجلس الذين تكلموا بشكل إيجابي عن عملية إيريني للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط.

وألاحظ أيضا أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ليس إذناً لتجاهل حقوق الإنسان ويجب أن نستثمر في منع نشوب النزاعات. بيد أن الجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي ليست عقابية أو انتقامية أو قسرية في طابعها بل وُضِعت لإحداث تغيير في السياسة العامة أو الأنشطة. وهي موجهة الأهداف دائما نحو السياسات أو الأنشطة بغية ضمان المساءلة. وتظل جزاءاتنا قابلة للرجعة عنها وتتناسب مع الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه. ونعمل بأفضل ما نستطيع للحد من الآثار الإنسانية السلبية أو العواقب غير المقصودة على الأشخاص غير المستهدفين، خاصةً السكان المدنيين.

ولا تهدف جزاءاتنا إلى عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية وتنفيذ الأنشطة الإنسانية. ولدينا نظام للاستثناءات الإنسانية، وهو سمة قياسية من سمات نظام جزاءاتنا ويتسق مع نظام الاستثناءات المتبع في جزاءات الأمم المتحدة. بيد أن الجزاءات التي يطبقها الأشخاص والكيانات في أراضي الاتحاد الأوروبي لا تطبق خارج حدود الإقليم لأننا نعتبر أن تطبيق دول ثالثة للجزاءات خارج حدودها الإقليمية يتعارض مع القانون الدولي. وأعتقد أنه يجب ذكر ذلك بوضوح ردا على انتقادات محددة.

وأود أن أشكر ممثل الهند على كلماته الإيجابية بشأن دور الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، لا سيما في البلقان وأفريقيا وإيران، وكذلك في خطة العمل الشاملة المشتركة. وذكر آخرون أيضا خطة العمل الشاملة المشتركة، ولا سيما روسيا والصين لأنهما جزء من اللجنة المشتركة للخطة التي أتشرف برئاستها بصفتي منسقا.

لقد عقدنا مؤخرا مؤتمر قمة بين الاتحاد الأوروبي والهند في أجواء ممتازة. وأدت إلى نتائج إيجابية، ونواصل بناء شراكة استراتيجية من شأنها أن تكون عاملا مضاعفا للقوة من أجل الصالح العالمي في هذا القرن، كما قال رئيس الوزراء مودي. وأعتقد أن ذلك الاجتماع كان نقطة تحول في شراكتنا الاستراتيجية، مع التركيز بشكل خاص على الاتصال والتجارة والاستثمار. وأعتقد أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ ستكون في صميم تعاوننا في مجال السياسة الخارجية والأمنية. ويشكل الحفاظ على استقرار هذه المنطقة وانفتاحها واستنادها إلى القواعد، والعمل في ميدان الأمن، ولا سيما الأمن البحري ومكافحة الإرهاب، جزءا هاما جدا من مسعانا المشترك.

وينطبق الشيء نفسه على تعليقات ممثل فييت نام.

وأود الآن أن أنتقل إلى ليبيا التي ورد ذكرها. ويتعين علينا بذل قصارى جهدنا لتعزيز الاستقرار في ليبيا. ونواصل التعاون مع الأمم المتحدة في جهودها في هذا الصدد، فضلا عن حكومة الوحدة الوطنية. ونشكر الممثل الخاص على جهوده ونأمل أن يعطي مؤتمر برلين القادم المعني بليبيا زخما جديدا لتعزيز الأمن والاستقرار في البلد، بوصفه جزءا هاما من أمننا. وما زلنا على استعداد تام لدعم الحل السياسي من أجل الحفاظ على بيئة سلمية في ليبيا. ونشرنا أدوات عديدة في ذلك الصدد – بما فيها عملية القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، التي أشاد بها الكثيرون هنا اليوم – دعما لتنفيذ حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن. وربما نكون من الجهات الفاعلة الدولية القليلة التي تقدم تقارير منتظمة عن جهودها للمساعدة في تنفيذ حظر الأسلحة، الذي لا يزال حاسماً بالنسبة لاستقرار ليبيا. وأتمنى أن يبدي الذين لا يزالون يشككون في الدور الذي تؤديه عملية إيريني في البحر الأبيض المتوسط التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي حماسة مماثلة في المساعدة على ضمان تنفيذ حظر الأسلحة بفعالية. فسيكون ذلك إسهاماً كبيراً في تلك الجهود.

وأود أن أتكلم عن الصين، لأن الممثل الصيني أدلى بتعليق هام جداً. أود أن أشدد على مدى تقدير الاتحاد الأوروبي لعلاقته مع الصين. فالتنمية الاقتصادية المثيرة للإعجاب في الصين، التي أخرجت ملايين عديدة من البشر من براثن الفقر في الأربعين عاماً الماضية، تشكل رقماً قياسياً تاريخياً في تاريخ البشرية. ونحن نعترف بذلك النجاح الاستثنائي.

كما نتفق مع بيان السفير بشأن تعددية الأطراف. ونوافق على أنه لا يمكن لأي بلد أن يواجه تحديات اليوم أو أن يكون متعدد الأطراف بمفرده، لذلك أعتقد أنه يجب علينا أن نبحث عن سبل لإرساء نفس الفهم لما تعنيه تعددية الأطراف من الناحية النظرية والممارسة.

وفيما يتعلق بهونغ كونغ، نتفق على مبدأ "بلد واحد، ونظامان" الذي يأتي، بالمناسبة، من اتفاق دولي. بيد أننا نشعر بقلق بالغ إزاء تآكل المبادئ الديمقراطية في هونغ كونغ بسبب التغيرات الأخيرة في النظام الانتخابي التي، حسب فهمنا ووفقاً لمسألة الحريات الأساسية والمبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية، هي أساسية لهوية هونغ كونغ وازدهارها ومعترف بها بموجب الاتفاق الدولي بشأن "بلد واحد، ونظامين".

وأود أن أشكر ممثل الصين على عبارات التقدير التي أعرب عنها فيما يتعلق بدعم الاتحاد الأوروبي في فلسطين، وكذلك على دورنا في خطة العمل الشاملة المشتركة وجهودنا لإبقائها حية. وأعتقد أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب أن نقوم به معاً من أجل حل النزاع الكامن في إسرائيل وفلسطين وضمان العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني، الذي يسهم إسهاماً كبيراً في الأمن العالمي وأمن دولنا الأعضاء وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقاً على وجه الخصوص.

وسنواصل العمل معاً بشأن الأسباب الجذرية للنزاعات، والتنمية المستدامة ولا سيما بشأن تغير المناخ، والتي لا يمكن حلها دون مشاركة الصين القوية.

وأخيراً، أود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن أفريقيا. إن أفريقيا هي شريكنا الأول في مجال السلام والأمن. ونحن ننشط في جميع الأزمات وتنتشر ١٠ من بعثاتنا الـ ١٦ في جميع أنحاء القارة الأفريقية. ولدينا ضباط شرطة وجنود ومستشارون مدنيون من أوروبا يدربون أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من أفراد الجيش والشرطة والقضاء الأفارقة. ونحن منخرطون على نطاق واسع في تعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا إلى الحد الذي يجعل سرد كل ما نقوم به يستغرق وقتاً طويلاً. ومع ذلك، نعتقد اعتقاداً قوياً بأن الدول الأفريقية يجب أن تكون الأطراف الفاعلة الرئيسية في استقرارها وأمنها. ونحن بحاجة إلى حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، ولكن من المهم أن نضع في اعتبارنا أن الحكم القوي والتنمية جزء لا يتجزأ من استعادة الأمن والتغلب على الأزمات.

إن ملاحظاتي الختامية موجهة إلى ممثل الولايات المتحدة. فهذا وقت خاص في علاقتنا مع الولايات المتحدة. واليوم بالضبط وصل الرئيس بايدن إلى القارة الأوروبية. وعلى الرغم من أنه هبط على جزيرة غادرت للتو الاتحاد الأوروبي، إلا أنها لا تزال جزءاً من أوروبا. وسنعقد في الأسبوع القادم اجتماعات هامة على أعلى مستوى بين الرئيس بايدن ورؤساء مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن العديد من الدول الأعضاء التي يشرفها المشاركة. وأعتقد أنها ستكون طريقة جيدة لإعادة إطلاق العلاقات عبر الأطلسية من جانبي المحيط الأطلسي. ومن المهم أن نلحظ حقيقة أننا ننشئ علاقة جديدة ونبدأ حقبة جديدة فيما يتعلق بالعلاقات عبر الأطلسي التي ستفيد بقية العالم.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي إيماناً قوياً بأن مستقبل البشرية سيعتمد بقوة على قدرتنا على التعاون والعمل معاً للتغلب على النزاعات وبناء مستقبل مشترك لنا جميعاً. وتؤدي هذه المؤسسة، أي مجلس الأمن، دوراً هاماً في ذلك المسعى، لدرجة أنني يجب أن أكرر مرة أخرى إرادتنا في التعاون القوي معها من أجل تحقيق الرخاء لنا جميعاً.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيد بوريل فونتيليس على توضيحاته.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

*رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.*